تشنيف السمع
في علم الوضع

تأليف

الإمام العلامة مسند الديار

علم الدين أبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي

المتوفى سنة ١٤١٠هـ

تقديم

الدكتور محمد دنون يونس الفتياني

أستاذ اللغة والنحو بجامعة الموصل

اعتناء وتعليق

أحمد حسين الأزهري

دار أصول الدين

تشنيف السمع
في علم الوضع

كل الحقوق محفوظة

الناشر

١٢٦ ش جوهر القائد - أمام بوابة جامعة الأزهر بالحسين - القاهرة
هاتف ٢٥٩١٦٦١٥ * محمول ٠١٠١٠٦٦٥٩٠٠ * ٠١١١٥٥٣٤٥٦٦
E-mail: darosolden2017@gmail.com
Facebook: مكتبة دار أصول الدين

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع
٢٠١٩/٢٠٤١٠

الترقيم الدولي
978-977-6712-07-2

التنسيق والإخراج ٠٠٢/٠١٢٢٥٤٤٧٥١٤ | واتساب
أحمد عمر محمد ٠٠٢/٠١١١٥٩٩٤٤٣٠ | محمول
E-mail: anaahmad571@gmail.com

تشنيف السمع
في علم الوضع

تأليف

الإمام العلامة مسند الدنيا

علم الدين أبي الفيض محمد ياسين الفادني المكي

المتوفى سنة ١٤١٠ هـ

تقديم

الدكتور محمد ذنون يونس الفتاحي

أستاذ اللغة والنحو بجامعة الموصل

اعتناء وتعليق

أحمد حسين الأزهري

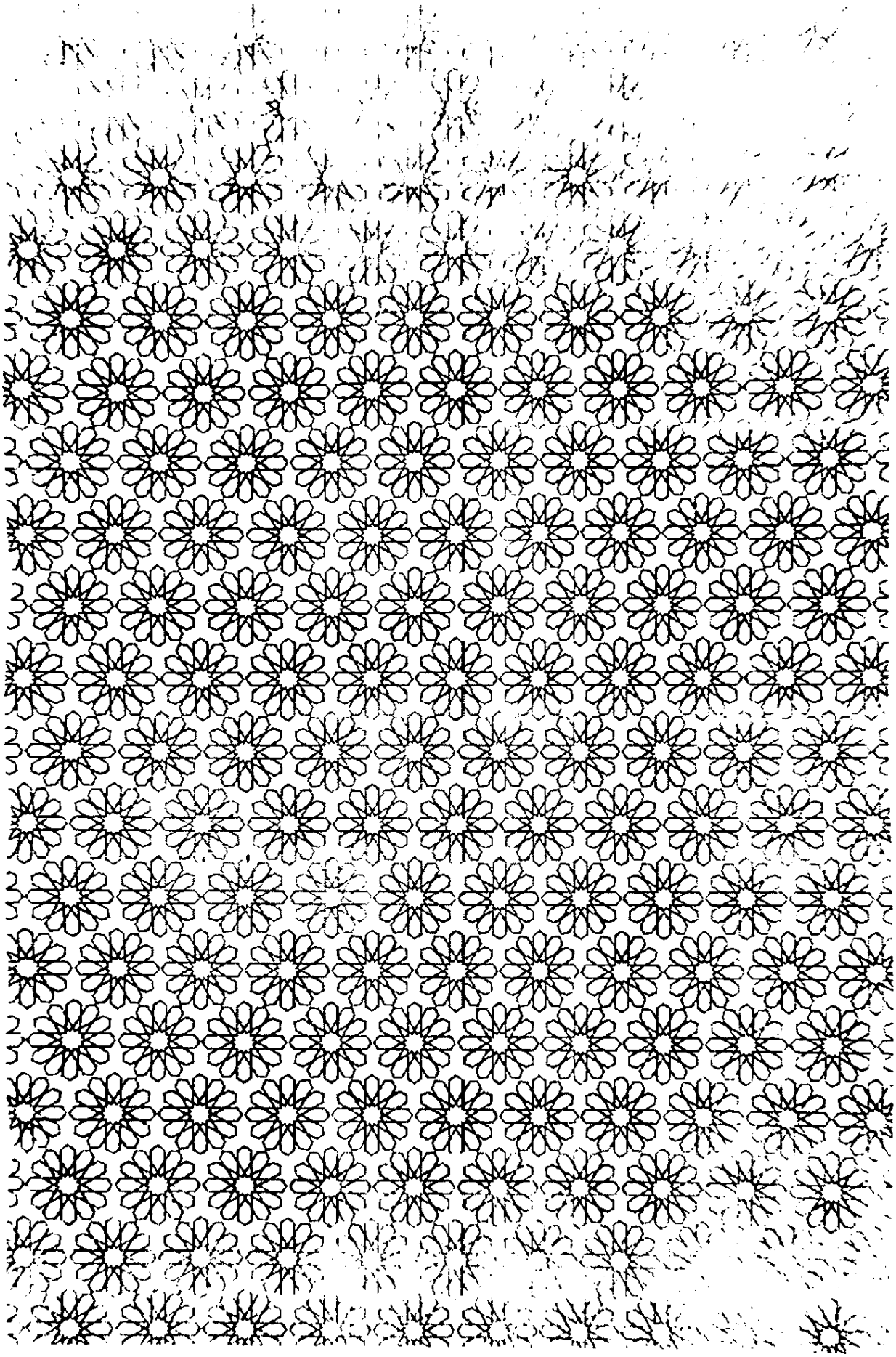

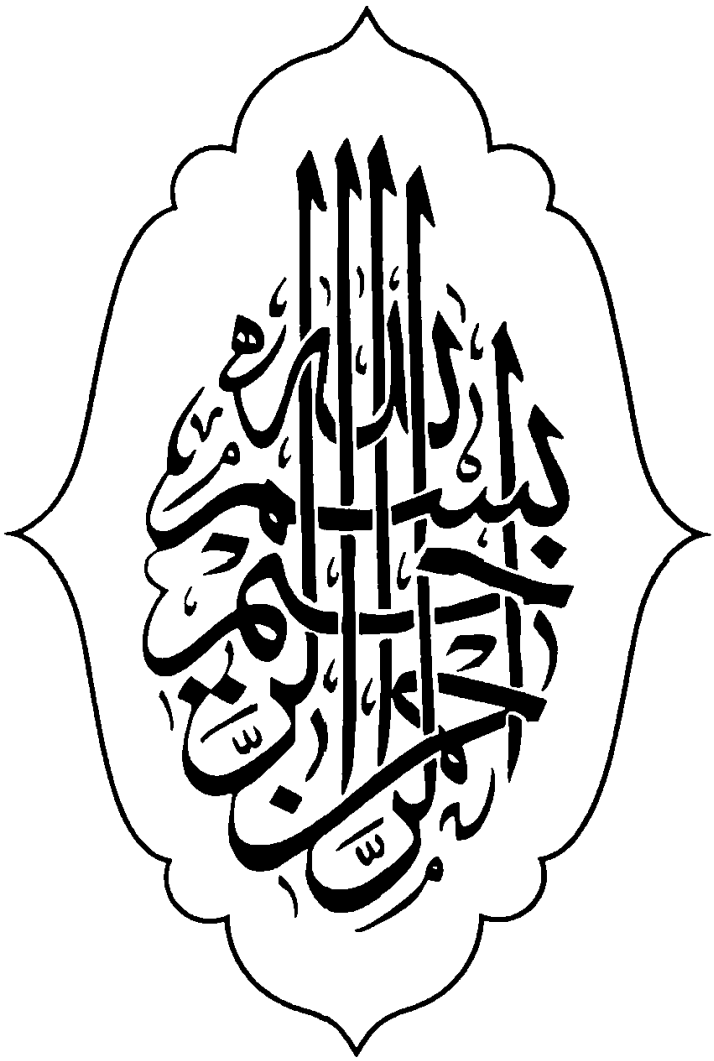
بسم الله الرحمن الرحيم

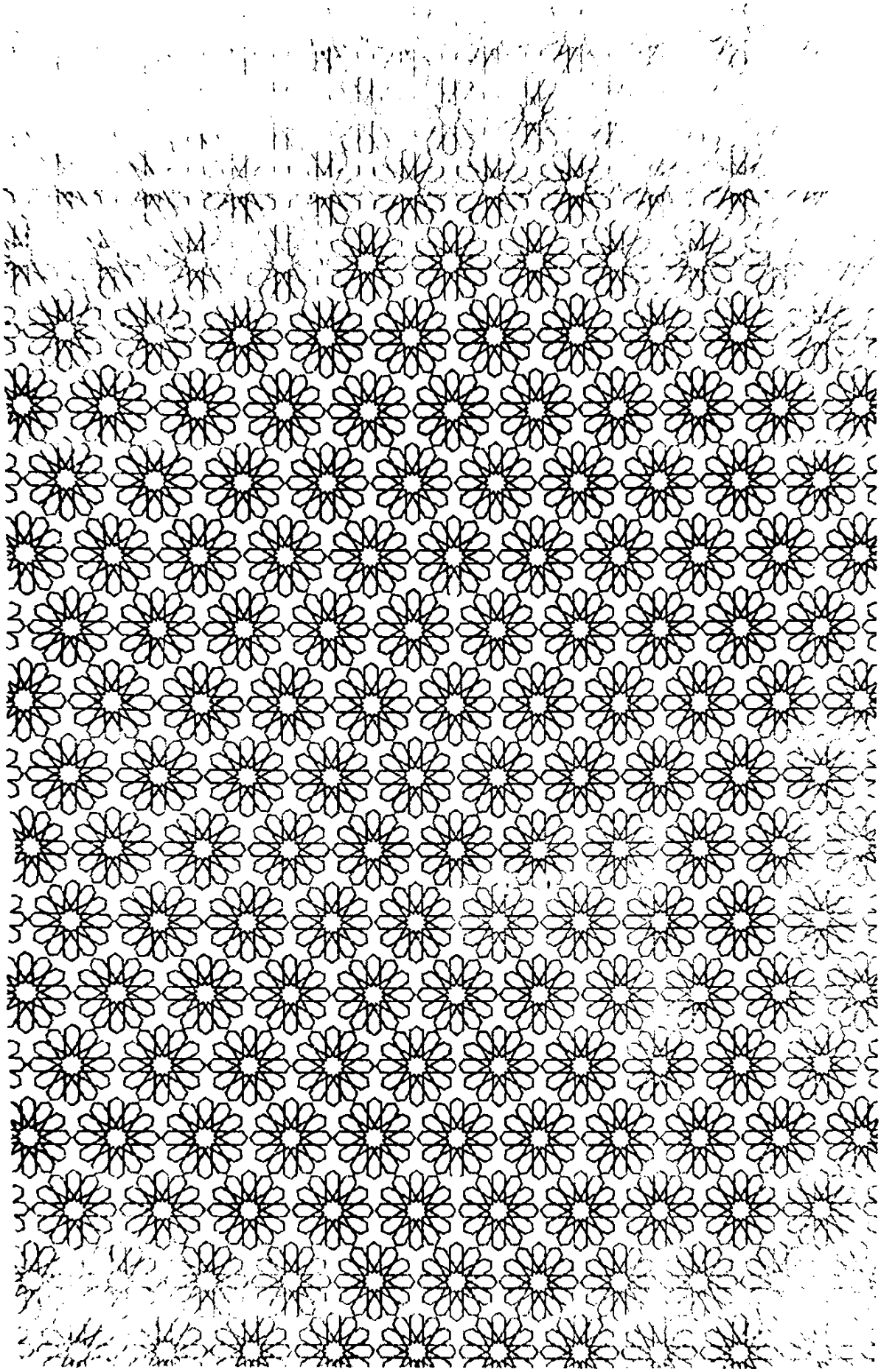

مقدمة

الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي

يتناول علم الوضع كيفية تخصيص الدال بالمدلول أو اللفظ بالمعنىٰ، وأنواع ذلك التخصيص من وضع شخصي أو نوعي، أو عام أو خاص، فهو ينظم العلاقات ويحدد المسافات بين أنواع الكلمات الموضوعة، فتغدو الخارطة اللغوية واضحة والبوصلة المحددة للفوارق بين الدوال دقيقة ومبنية علىٰ أساس علمي محكم، وإذا أدرك المثقف اللغوي وضع الدوال إزاء المدلولات استطاع أن يضع يده علىٰ الانزياح الذي يتحقق أثناء الاستعمال الفعلي للكلمات الموضوعة، فالوضع بمثابة المعيار الذي توزن علىٰ أساسه أي خروج عن الأصل والقانون العام، وبهذا يكون هذا العلم قد حدد العلاقات بين عنصري اللغة الأساسيين أعني الوضع الأصلي والاستعمال الفعلي؛ فلا ينخدع الدارس اللغوي بالدلالات الفرعية عن أصلها الأساسي الوضعي.

إن هذا العلم يمكن تصنيفه علىٰ أنه «فلسفة اللغة» الأصلية التي لا ينفك أي علم من علومها عن الإفادة من مباحثه، فلا يمكن تمييز مباحث المعارف في علم النحو إلا بهذا العلم، ولا يمكن فهم الفوارق بين أنواع الكلمة الثلاث وأسباب الفرق بينها، وتحديد من ينتمي إلىٰ واحد منها إلا بهذا العلم ومباحثه، بل لا يستطيع الباحث النحوي أن يدرك الفرق

بين المصدر والمشتقات وأنواعها في علم الصرف من دون نيل هذا العلم والوقوف علىٰ مباحثه، وكثير من المباحث الصرفية والقضايا الدلالية تدرس في هذا العلم وتبحث في مسائله، بل إن العلوم الشرعية وأهمها «علم أصول الفقه» يتناول في مباحثه تصنيف الدوال باعتبار وضعها واستعمالها وكيفية دلالتها.

وقد صُنفت في هذا العلم رسائل وشروح متنوعة ومتعددة، تناولت مباحث هذا العلم وقضاياه ومسائله، ويأتي كتاب «تشنيف السمع في علم الوضع» للعلامة أبي الفيض الفاداني ضمن سلسلة المؤلفات التي عنيت بتوضيح مباحث هذا العلم ومسائله. الكتاب رسالة مهمة وقفت علىٰ تحديد معنىٰ «الوضع» لغة واصطلاحًا، وتحديد الواضع للغات، ومبادئ هذا العلم التي يستند عليها، كما تناول المؤلف رحمه الله تعالىٰ تقسيم الوضع إلىٰ: وضع شخصي ونوعي، وتحديد ما يدخل تحت هذين القسمين الشاملين لجميع الدوال اللفظية، كما اهتم بتقسيم الوضع إلىٰ: تحقيقي وتخييلي (تأويلي)، ثم تقسيمه باعتبار آخر إلىٰ: عام لعام وخاص لخاص وخاص لعام. ولكي يحدد ما يدخل تحت التقسيم الأخير قسّم اللفظ إلىٰ: كلي وجزئي، وما يدل علىٰ الذوات والأحداث أو عليهما معًا مفردات ومركبات، ليبدأ بتصنيف فئات الكلمات -من اسم الجنس، والنكرات، والمشتقات، والأفعال، والأعلام الشخصية، والأعلام الجنسية، والضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال، والحروف، والظروف، والمعرف بـ«أل»، وأسماء حروف

التهجي والكتب والعلوم، وأنواع المركبات والمجازات والكنايات- علىٰ تلك الأنواع المتقدمة، ثم ألحق ذلك كله بالفروقات بين الألفاظ التي يظن لأول وهلة أنها متداخلة، مثل: الفرق بين الفعل والمشتق، واسم الجنس وعلمه، والفرق بين الحرف وما يشبهه، ليختتم كتابه بخلاصة نظرية تنضوي تحتها كل الأنواع المارة من الألفاظ الموضوعة.

وقد أبلىٰ الشيخ الفاضل أحمد حسين الأزهري بالتعليق علىٰ مباحث الكتاب والتوضيح لبعض مقاصده والشرح لمرامي عباراته، بما يدل علىٰ توسع في هذا العلم وطول باع في تناول مسائله وقضاياه، فكانت تعليقاته تلقي الضوء علىٰ ما يعرضه المؤلف من آراء وتقدم للموضوع بشكل يمهد الذهن لفهم مسائل الكتاب وإشكالياته، فجزاه الله خيرًا علىٰ هذه العناية والتعليقات ونفع به.

الأستاذ الدكتور

محمد ذنون يونس الفتحي

العراق / الموصل

٢٠/ ٧/ ٢٠١٩م

١٦/ ذو القعدة / ١٤٤٠هـ

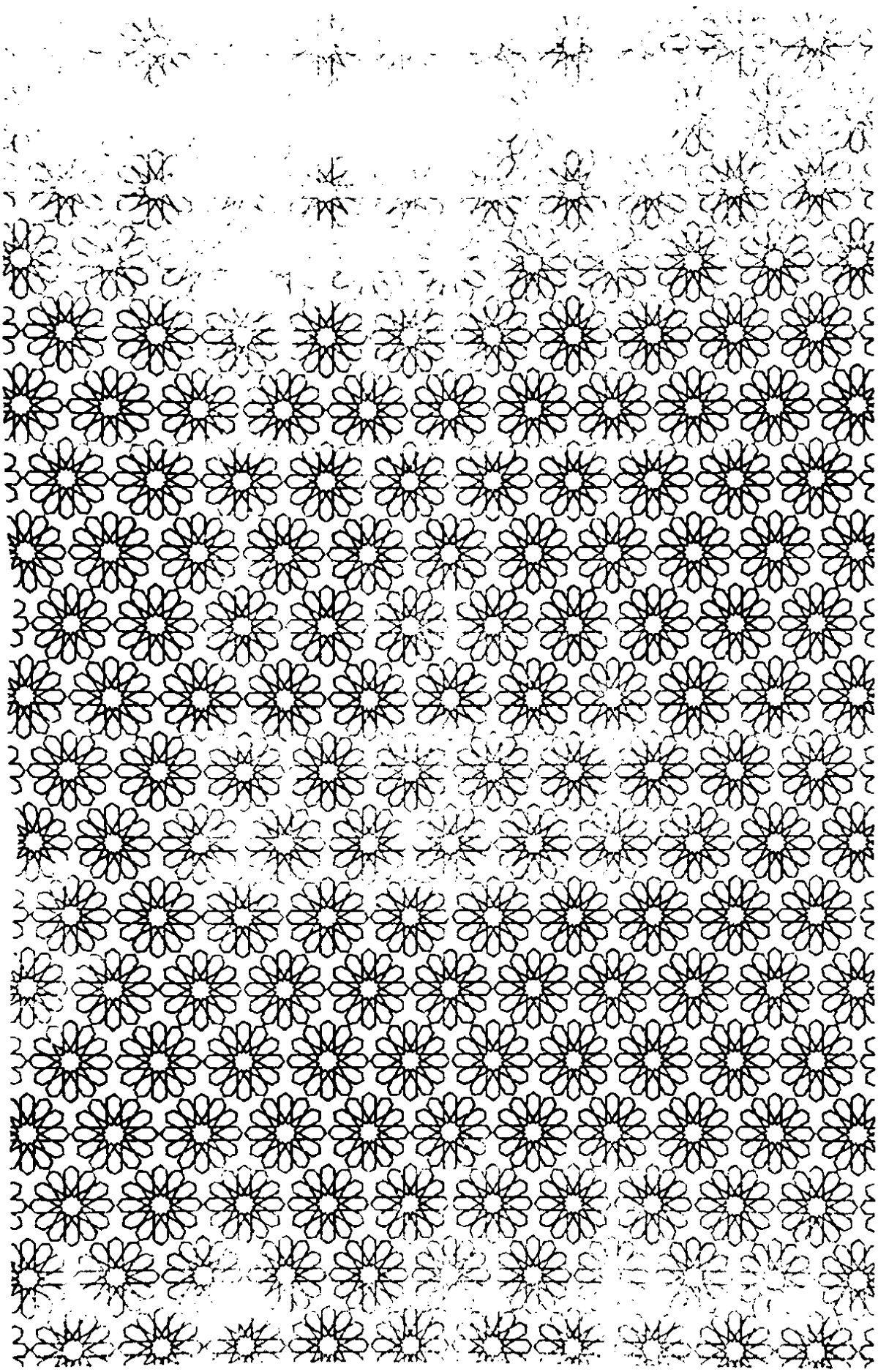

مقدمة المعلِّق

الحمد لله الذي جعل الحروف أصول كلمته وظروف معانيه، وخصّ من شاء من عباده بمعرفة الكلام ومبانيه، والصلاة والسلام علىٰ المشتق من مصدر الفضل والكرم، الجامع لمكارم الأفعال ومحاسن الحكم، الموصول بألفاظه الشريفة أنواع السعادة والرضوان، المضمر في إشارته أصناف العلوم والإحسان، سيدنا ومولانا محمد مظهر الحق ومبطل الأباطيل، وعلىٰ آله وأصحابه أرباب الحجة والدليل.

أما بعد:

فإن علم الوضع يكشف النقاب عن وجوه اكتساء المعاني بالألفاظ، وفيه تستجلىٰ أقسام المعاني من مظاهرها اللفظية من المفردات والمركبات، فيحصل به الوثوق في دلالة الألفاظ علىٰ مدلولاتها المعنوية، لأن إفادة الألفاظ للمعاني متوقفة علىٰ الارتباط الدقيق بينهما؛ وعمل الفكر الذي هو شغل المنطقي يعتمد علىٰ رعاية قوانين المناسبة والمجانسة بين الألفاظ ومعانيها، إذ نظر العقل متعذر -أو علىٰ قول: متعسر- بدون لغة، وبغير دلالة الألفاظ علىٰ المعاني لا يستطيع الإنسان أن يجول بفكره في مختلف المسائل والعلوم. فعلم الوضع هو العلم الكاشف عن نظام اللغة ببحثه في أقسام ارتباط الصور الذهنية بالرموز الصوتية. وهذا العلم قد انفرد بتوليده واختراعه الإمام المحقق، البارع الفذ، المتقن المتفنن، ذو الذهن الوقاد والقريحة السيالة، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، المتوفىٰ سنة

(٧٥٦هـ). وقد افتتح رَحِمَهُ ٱللَّهُ التأليف في هذا الفن النفيس برسالة مختصرة تتابع العلماء علىٰ شرحها وتعليق الحواشي علىٰ شروحها، ومع هذا فقد اشتكىٰ العلامة صاحب السيادة، العلامة المحقق طاش كبرىٰ زاده، المتوفىٰ سنة (٩٦٨هـ)، في كتابه «مفتاح السعادة»، من قلة التصانيف في هذا العلم، فقال: «وهذا علم نافع في الغاية إلا أنه لم يدوَّن بعد» انتهىٰ.

وقد انتهض العلماء في القرنين الثاني عشر والثالث عشر لكتابة تآليف تجمع شتات ما في الشروح والحواشي المتقدمة، كرسالة العلامة إبراهيم حقي الأكيني. ولم يقتصروا في مصنفاتهم علىٰ النقل من مؤلفات علم الوضع، بل نقلوا أيضًا من كتب الأصول والبيان والمنطق والحكمة، ما له مدخلية في مباحث الوضع. ومن أمثلة ذلك تعريج شيخ الإسلام الشمس الأنبابي علىٰ المبحث الوجود الذهني في أواخر رسالته عند الكلام عن الفرق بين أسماء الكتب وأسماء العلوم. ورسالة شيخ الإسلام الشمس الأنبابي من الرسائل المهمة في هذا الفن، فقد علَّق عليها العلامة عبد الهادي نجا الإبياري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاشيةً، وكذلك العلامة الزين المرصفي، كما أفاد منها العلامة الفاداني، مؤلف المختصر الذي بين أيدينا، إذ نقل عنها وصرح باسم مؤلفها الإمام الأنبابي في موضعين.

ثم أقبل علماء القرن الرابع عشر الهجري علىٰ وضع متون دراسية في علم الوضع تتميز بحسن التَّرتيب والتَّبويب، وسهولة العبارات والتَّراكيب، كالعلامة يوسف الدجوي والعلامة عبد الخالق الشبراوي في مصر، والعلامة عبد الحميد الزهراوي في الشام.

ومن جملة المصنفات المؤلفة في هذا الفن علىٰ سبيل التسهيل والتقريب، هذا المختصر المبارك الموسوم بـ«**تشنيف السمع في علم الوضع**» لشيخ مشايخنا في الرواية والدراية، الإمام العلامة مسند الدنيا أبي الفيض محمد ياسين الفاداني، المتوفىٰ سنة (١٤١٠هـ)، رحمه الله تعالىٰ ونفعنا به وبعلومه في الدارين، اللهم آمين. وهو مختصر تعليمي مفيد نافع كسائر مؤلفات الإمام، درَّسه في مكة المكرمة، وكان ممن أخذه عنه العلامة العارف بالله عبد الله بن سعيد اللحجي رحمه الله تعالىٰ، كما صرح بذلك شيخ مشايخنا العلامة السيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله تعالىٰ، في ترجمته للعلامة اللحجي.

ولمَّا وفقت بكرم الله تعالىٰ وفضله للوقوف علىٰ نسخة من طبعة قديمة لهذا المختصر نشرها الأستاذ محمد صالح أحمد منصور الباز، الكتبي بمكة المكرمة، وطبعت بدار مصر للطباعة، أردت التطفل بخدمته علىٰ موائد أهل هذا الميدان والمرام، فلعل وعسىٰ بالخدمة والمحبة يكرم الطفيلي في ساحة الكرام. فأعدت تنسيقه، وراجعت ترقيمه، وصححت ما وقع في طبعته من أخطاء إملائية قليلة؛ ثم علَّقت علىٰ مواضع متفرقة من المختصر بتعليقات جمعتها من كتب علماء الأزهر الشريف المتأخرين، كشيخ الإسلام حسن العطار، وشيخ الإسلام البرهان الباجوري، وشيخ الإسلام الشمس الأنبابي، والعلامة يوسف الدجوي، والعلامة عبد الخالق الشبراوي، والعلامة محمد الحسيني الظواهري، وغيرهم، رحمهم الله تعالىٰ ونفعنا بعلومهم في الدارين، اللهم آمين. ولم أقدم علىٰ نشره حتىٰ عرضته علىٰ فارس هذا

الميدان في عصرنا، صاحب المؤلفات المتينة المحررة والتحقيقات البديعة المتقنة، العلامة اللغوي الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، أستاذ اللغة والنحو بجامعة الموصل، بارك الله في عمره وأوقاته، ونفعنا والمسلمين بعلومه وإفاداته. فلما نظر فيه واستحسنه وقدَّم له بمقدمته الماتعة، جزاه الله تعالىٰ عني خير الجزاء، عزمت علىٰ نشره خدمةً لمؤلِّفه وتسهيلًا لطلاب العلم الكرام.

والله تعالىٰ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، بجاه النبي الأمين سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أحمد حسين الأزهري

بالقاهرة حرسها الله تعالىٰ بأوليائه

في ٢٤ محرَّم ١٤٤١هـ/ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩م

البريد الإلكتروني: **elazhary@gmail.com**

ترجمة المصنف[1]

هو الإمام العلامة مسند الدنيا، أبو الفيض علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسىٰ بن أودق الفاداني، الأندونيسي أصلًا، المكي ولادةً ونشأةً ووفاةً، الشافعي مذهبًا، أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة مطلع القرن الخامس عشر الهجري.

ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ من شعبان، سنة (١٣٣٧هـ)، بمكة المكرمة، ونشأ بها. اعتنىٰ به منذ صغره والده الشيخ محمد عيسىٰ بن أودق الفاداني بتعليم القرآن ومبادئ الدين واللغة العربية، وأشرف عمه الشيخ محمود بن أودق الفاداني علىٰ تربيته تربية صالحة، وتدرج في طلب العلم علىٰ عادة أهل جاوة ممن استوطنوا مكة المكرمة وأقاموا بها.

وقد أوتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذهنًا وقادًا واستعدادًا في تحصيل العلم واكتساب ملكاته، وكانت له عناية مبكرة بالتلقي والسماع. ووفقه الله تعالىٰ بالنهل من أكابر العلماء المكيين، وشيوخ المدرسة الصولتية، في علوم الآلة وعلوم المقاصد، كما أكرمه الله سبحانه بالتتلمذ علىٰ كبار العلماء الجاويين والحضارم.

---

(١) لخصت هذه التَّرجمة من كتاب «بلوغ الأماني في التعريف بشيوخ وأسانيد مسند العصر الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسىٰ الفاداني المكي» الذي جمعه ورتبه الشيخ محمد مختار الدين بن زين العابدين الفلمباني، وصدر عن دار قتيبة عام (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، مع زيادات حصلتها من فهارس المطبوعات ومقدمات كتب المؤلف رحمه الله تعالىٰ.

فممن درس عليه شيخ مشايخ دار العلوم الدينية بمكة المكرمة، سيبويه عصره، العلامة المتفنن العلامة محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي، المتوفى سنة (١٣٦٧هـ). قرأ عليه في النحو «تدريب الطلاب»، و«شرح الألفية» لابن عقيل بـ«حاشية الخضري»، و«مغني اللبيب» لابن هشام، و«همع الهوامع شرح جمع الجوامع» للإمام السيوطي. وحضر عليه دروسًا من «الكتاب» لإمام العربية سيبويه. وقرأ عليه في البلاغة «حلية اللب المصون شرح الجوهر المكنون» و«شروح مختصر المعاني». وقرأ عليه في الوضع «العقد الفريد في علم الوضع». وفي آداب البحث والمناظرة «الرسالة الولدية» لساجقلي زاده. وفي المقولات «شرح المقولات» للسجاعي وللبليدي. وفي الأصول قرأ عليه من «شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي» بحاشيتي العطار والبناني و«المختصر الأصلي» لابن الحاجب. وفي التفسير من «تفسير البيضاوي» و«تفسير النسفي» و«لباب التأويل في معاني التنزيل» المعروف بـ«تفسير الخازن» و«تفسير ابن كثير». وفي فقه السادة الشافعية «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي بحاشيتي الشرواني وابن قاسم العبادي. وفي فقه السادة المالكية «شرح مختصر خليل» للخرشي و«المختصر الفرعي» لابن الحاجب. وفي الحديث أخذ عليه «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» لمحمد حبيب الله الشنقيطي، مع أطراف من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، و«سنن النسائي» بتمامه. وطالت صحبته وملازمته له، وجمع له أسانيده في جزء لطيف، سماه «المسلك الجلي في أسانيد فضيلة الشيخ محمد علي»، وضمنه ترجمة واسعة له.

وأخذ رحمه الله تعالىٰ عن العلامة الشيخ أبي علي حسن بن محمد المشاط المكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفرائض والحديث والأصول وغيرها. فقد قرأ عليه في الفرائض «التحفة السنية» و«الفوائد الشنشورية». وفي الحديث «منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر» لمحمد محفوظ الترمسي، و«مختصر البخاري» لابن أبي جمرة، و«جامع التِّرمذي»، و«سنن أبي داود». وفي الأصول «غاية الوصول بشرح لب الأصول» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. وفي التفسير «الجلالين». وفي الشمائل «المواهب اللدنية» للقسطلاني. وفي التصوف «إحياء علوم الدين» بشرحه للحافظ السيد محمد مرتضىٰ الزبيدي، و«الحكم العطائية».

وأخذ الحديث عن محدث الحرمين الشريفين العلامة عمر بن حمدان المحرسي المالكي، المتوفىٰ سنة (١٣٦٨هـ)، رحمه الله تعالىٰ. فقد قرأ عليه الإمام الفاداني في المدرسة الصولتية، وفي الحرم المكي، وفي منزله. وكان من جملة ما قرأ عليه «الموطأ» للإمام مالك، وأطراف كثيرة من الكتب الستة و«مسند الإمام أبي حنيفة»، و«الجامع الصغير» للسيوطي مع شرحه «فيض القدير» للمناوي، و«بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«الأربعين العجلونية»، وغيرها من مصنفات الحديث الشريف. كما قرأ عليه أيضًا مسلسلات الحجازيين، كمحمد بن أحمد عقيلة المكي، وعلي بن ظاهر الوتري المدني، وعابد السندي المدني، وفالح بن محمد الظاهري المدني، والسيد حسين بن محمد الحبشي المكي. وحضر عليه في مصطلح الحديث «نخبة الفكر» وشرحها «نزهة

النظر» للحافظ ابن حجر، و«ألفية السيوطي» بشرح العلامة محفوظ ابن عبد الله الترمسي المسمىٰ «منهج ذوي النظر»، و«ألفية العراقي» بشرحيها، و«تدريب الراوي علىٰ تقريب النواوي» للجلال السيوطي، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير. وأخذ عنه في السير والشمائل «شمائل الترمذي»، و«الشفا في حقوق المصطفىٰ ﷺ» للقاضي عياض، و«السيرة الحلبية» و«المواهب اللدنية» للشهاب القسطلاني. وفي الفقه وأصوله درس عليه النصف الأول من «الأشباه والنظائر» للسيوطي، و«منهاج الأصول» للبيضاوي بشرح «نهاية السول» للجمال الإسنوي مع «حاشية الشيخ محمد بخيت المطيعي»، و«المستصفىٰ» للإمام الغزالي. وفي العربية «شرح الألفية» للمكودي وأيضًا «شرح الألفية» لابن عقيل بـ«حاشية الخضري»، و«عقود الجمان» وشرح الناظم الجلال السيوطي عليه، و«مختصر المعاني» بشرحيه «التلخيص» و«الإيضاح» و«حاشية الدسوقي». وفي الأدب «شرح الحماسة» و«المعلقات السبع». كما قرأ عليه جملة كثيرة من «مقدمة ابن خلدون». والعلامة المحرسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي فتح لتلميذه الإمام الفاداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب استكثار الرواية، فقد استجاز له من كثيرين من الأعلام الوافدين في مواسم الحج وأجازوه. وجمع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشيخه ثبتًا حافلًا سماه «مطمح الوجدان من أسانيد عمر حمدان» ثم اختصره في «إتحاف الإخوان».

وأخذ الإمام الفاداني الفقه عن العلامة الفقيه الشيخ عمر باجنيد مفتي السادة الشافعية رَحِمَهُ ٱللَّهُ. فقرأ عليه عدة كتب، منها «شرح مختصر

أبي شجاع» لابن قاسم الغزي، و«الإقناع» للخطيب الشربيني، و«فتح الوهاب شرح منهج الطلاب» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و«تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي، و«شرح المنهاج» للجلال المحلي بـ«حاشيتي قليوبي وعميرة»، و«مغني المحتاج» للخطيب الشربيني. وأخذ عنه في الحديث «صحيح البخاري» بـ«حاشية السندي».

ولازم أعجوبة زمانه في التحصيل والإفادة العلامة السيد محسن ابن علي المساوىٰ الفلمباني، المدرس بالمدرسة الصولتية، ثم رئيس مؤسسي دار العلوم الدينية ومديرها الأول والمدرس بالمسجد الحرام، المتوفىٰ سنة (١٣٥٤هـ)، ملازمةً تامةً. قرأ عليه المصنف رحمه الله تعالىٰ في الفقه بالمدرسة الصولتية «تحفة الطلاب» لشيخ الإسلام زكريا بـ«حاشية الشرقاوي»، و«كنز الراغبين» للجلال المحلي بـ«حاشيتي قليوبي وعميره»، و«منهج الطلاب» بشرحه «فتح الوهاب». وقرأ عليه في الأصول «غاية الوصول شرح لب الأصول» لشيخ الإسلام زكريا، و«شرح الجلال المحلي علىٰ جمع الجوامع» بـ«حاشيتي العطار والبناني». وفي الفلك قرأ عليه «ثمرات الوسيلة» ومن كتابه المسمىٰ «جمع الثمر في التعليق علىٰ منظومة منازل القمر». وأخذ عنه مؤلَّفه المسمىٰ «نهج التيسير شرح منظومة الزمزمي في علم أصول التفسير». ووضع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمته وأسانيده كتابًا بعنوان: «فيض المهيمن في ترجمة وأسانيد السيد محسن».

ومن شيوخه أيضًا العلامة المحدث المؤرخ محمد عربي بن التباني

المتولىٰ سنة (١٣٩٠هـ). حضر عليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ دروسه بالمسجد الحرام في الحديث وغيره. ودرس عليه في علوم القرآن من كتاب «الإتقان» للسيوطي، وفي أصول الفقه من كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي.

ومن شيوخه العلامة المحدث المشارك الناظم الناثر الشيخ إبراهيم ابن داود بن عبد القادر فطاني المكي. حضر عليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ دروسه في «تفسير الجلالين» و«تفسير البيضاوي» بـ«حاشيتي الشهاب الخفاجي وزاده». وأخذ عليه «متن الكافي في العروض والقوافي» بـ«حاشية الصبان». ودرس عليه «رسالة طاش كبرىٰ زاده في آداب البحث». وفي التاريخ أخذ عليه «محاضرات الخضري». وحضر دروسه في «التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول» للجمال الإسنوي.

وتصدَّر العلامة الفاداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتدريس قبل أن يتم العشرين من عمره؛ فدرَّس في الحرم المكي، ومدرسة دار العلوم، ومنزله. وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدرس علوم الآلة والفقه الشافعي والحديث، وصنَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل فَنٍ درسَّه، وكتبت لمصنفاته القبول في الحرمين واليمن وبلاد الجاوة.

وقد جمع الله تعالىٰ للإمام الفاداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين كثرة المشايخ وكثرة التلاميذ والآخذين عنه. وقد جاوز عدد مشايخه الأربعمائة. وكانت له عناية واسعة بالمسلسلات الحديثية التي تحملها علىٰ عن مشايخه وكان يسمعها طلابه. وله من الأثبات والفهارس والمشيخات التي خرجها لنفسه ولشيوخه الشيء الكثير، فاق فيها جميع أهل زمانه. ولذا فقد كان رحمه الله تعالىٰ مسند الدنيا في عصره بلا منازع.

واعتنىٰ الإمام الفاداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمؤلفات الدراسية، ولم يستنكِّف أن يستعمل النمط الحديث في التأليف علىٰ طريق السؤال والجواب، لشدة حرصه وشفقته علىٰ طلاب عصره. وأولىٰ علوم الآلة عناية بالغة، لأن طالب العلم لا يتحرر من ربقة التقليد المحض في العلوم ما لم يتقن أدوات النظر فيها، المعروفة عندنا بـ«علوم الآلة»، وعند أرباب التعليم الكلاسيكي من الغربيين بـ«الفنون الليبرالية». وغالب الطلاب تنحصر معرفتهم بالعلامة الفاداني في مجال الأسانيد والإجازات والأثبات الحديثية، ويفوتهم تضلعه في الفقه، وعلوم الآلة، لا سيما علوم اللغة العربية. ومن هنا تبرز أهمية نشر مختصره في علم الوضع.

وبالجملة، فقد ترك العلامة الفاداني رحمه الله تعالىٰ مؤلفات كثيرة تدل علىٰ سعة علمه وتمكنه في علوم الإسلام واطلاعه الواسع الجامع للمعقول والمنقول.

فمن مؤلفاته في التفسير:

- «حاشية علىٰ نَهج التيسير شرح منظومة الزمزمي في أصول التفسير». وهي تعليقات علىٰ شرح الشيخ السيد محسن بن علي بن عبد الرحمن المساوي المتوفىٰ سنة (١٣٥٤هـ) علىٰ منظومة العلامة الأديب المفسر عبد العزيز الزمزمي المتوفىٰ بمكة المكرمة سنة (٩٧٦هـ).

ومن مؤلفاته في الحديث:

- «إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان».

- «إتحاف أولي النهىٰ بإجازة الأخ الشيخ محمد طه». إتحاف المستفيد بغرر الأسانيد».

- «إتحاف أولي الهمم العالية بالكلام علىٰ الحديث المسلسل بالأولية».

- «إتحاف الباحث السري بأسانيد الوجيه الكزبري».

- «إتحاف البررة بأسانيد الكتب الحديثية العشرة».

- «إتحاف المستفيد بغرر الأسانيد»، ويسمىٰ: «إتحاف أولي النهىٰ بإجازة الأخ الشيخ محمد طه».

- «أربعون حديثًا من أربعين كتابًا عن أربعين شيخًا». وضعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما عهد إليه تدريس «الأربعين النووية» بمدرسة دار العلوم الدينية بمكة المكرمة.

- «الإرشادات السوية في أسانيد الكتب النحوية والصرفية».

- «الدر المنضود شرح سنن أبي داود». وهو شرح مبسوط في عشرين مجلدًا، وقد ضاعت أجزاؤه وتبددت في حياة المصنف.

- «إضاءة النور اللامع شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع».

- «بغية المريد من علوم الأسانيد»، وهو ثبته الكبير في أربعة أجزاء.

ومن مؤلفاته في الفقه وأصوله:

- «الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفرائد البهية» في جزأين.

- «تتميم الدخول إلىٰ مدخل الوصول إلىٰ علم الأصول».

- «بغية المشتاق في شرح اللمع لأبي إسحاق».
- «حاشية علىٰ الأشباه والنظائر للجلال السيوطي».

ومن مؤلفاته في اللغة وعلومها:

- «تشنيف السمع في علم الوضع».
- «بلْغةُ المشتاق في علم الاشتقاق». ألَّفها علىٰ طريق السؤال والجواب؛ واختصر فيها «نزهة الأحداق» للشوكاني، و«العلم الخفاق» للسيد محمد صديق حسن خان، و«سر الليال في القلب والإبدال» لأحمد فارس الشدياق؛ ورتَّبها علىٰ مقدمة وثمانية فصول وخاتمة.
- «حسن الصِّياغة شرح كتاب دروس البلاغة». ألَّفه المصنف لما عهدت إليه مدرسة دار العلوم الدينية سنة (١٣٥٨هـ) تدريس كتاب «دروس البلاغة» للأساتذة حفني ناصف ومحمد دياب وسلطان محمد ومصطفىٰ طموم، فكتب عليه تقييدات، ثم لخصها ومزجها بالأصل لتكون كالشرح له.
- «إتحاف الخِلَّان بتوضيح تحفة الإخوان»، وهو شرح علىٰ منظومة الإمام الدردير في علم البيان.
- «الأسئلة البيانيَّة في علم البيان»، وهي رسالة علىٰ طريق السؤال والجواب، ويليها تسعة تمارين من «إتحاف الخلان» وأجوبتها.

ومن مؤلفاته في العلوم العقلية:

- «منهل الإفادة حواشٍ علىٰ رسالة البحث لطاش كبرىٰ زاده».
- «الرياض النضرة شرح نظم اللآلي المنتثرة في المقولات العشرة».

- «رسالة في المنطق». ألَّفها رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ طريق السؤال والجواب، وعلَّق عليها، وقال في آخرها: «انتهت الرسالة بقلم جامعها ياسين بن عيسىٰ الطالب بالنسبة الرابعة المتطوعة بدار العلوم الدينية عام (١٣٥٤هـ)، والحمد لله رب العالمين».

ومن مؤلفاته في الفلك والمواقيت:

- «المواهب الجزيلة مِن أزهار الخميلة علىٰ ثمرات الوسيلة».

- «جني الثمر شرح منظومة منازل القمر». شرح فيه منظومة العلامة الفلكي خليفة بن حمد النبهاني المالكي البحريني ثم المكي، المتوفىٰ سنة (١٣٥٥هـ)، رحمه الله تعالىٰ.

- «المختصر المهذب في معرفة التواريخ الثلاثة والأوقات والقبلة بالربع المجيب».

- «كنز الثقات في علماء الفلك والميقات».

فلله دره من عالم محقق مجيد، وإمام جامع لشتات الفضائل محرر فريد، حاز قصب السبق في ميادين الرواية، وملك أزِمَّة أفانين الدراية، فقد كان رحمه الله ورضي عنه من أسرار العلوم والفنون بمحل لا يدرك، وأين مثله وأصله أصله، وفضله فضله؟!

توفي الإمام الفاداني سحر ليلة الجمعة الموافق (٢٨) من ذي الحجة، سنة (١٤١٠هـ)، وصُلي عليه يوم الجمعة بعد الصلاة، ودفن في مقبرة المعلا بمكة المكرمة. رحمه الله تعالىٰ رحمة واسعة، ونفعنا به وبعلومه في الدارين، اللهم آمين.

تشنيف السمع
في علم الوضع

تأليف

الإمام العلامة مسند الدنيا

علم الدين أبي الفيض محمد ياسين الفادني المكي

المتوفى سنة ١٤١٠ هـ

تقديم

الدكتور محمد ذنون يونس الفتاحي

أستاذ اللغة والنحو بجامعة الموصل

اعتناء وتعليق

أحمد حسين الأزهري

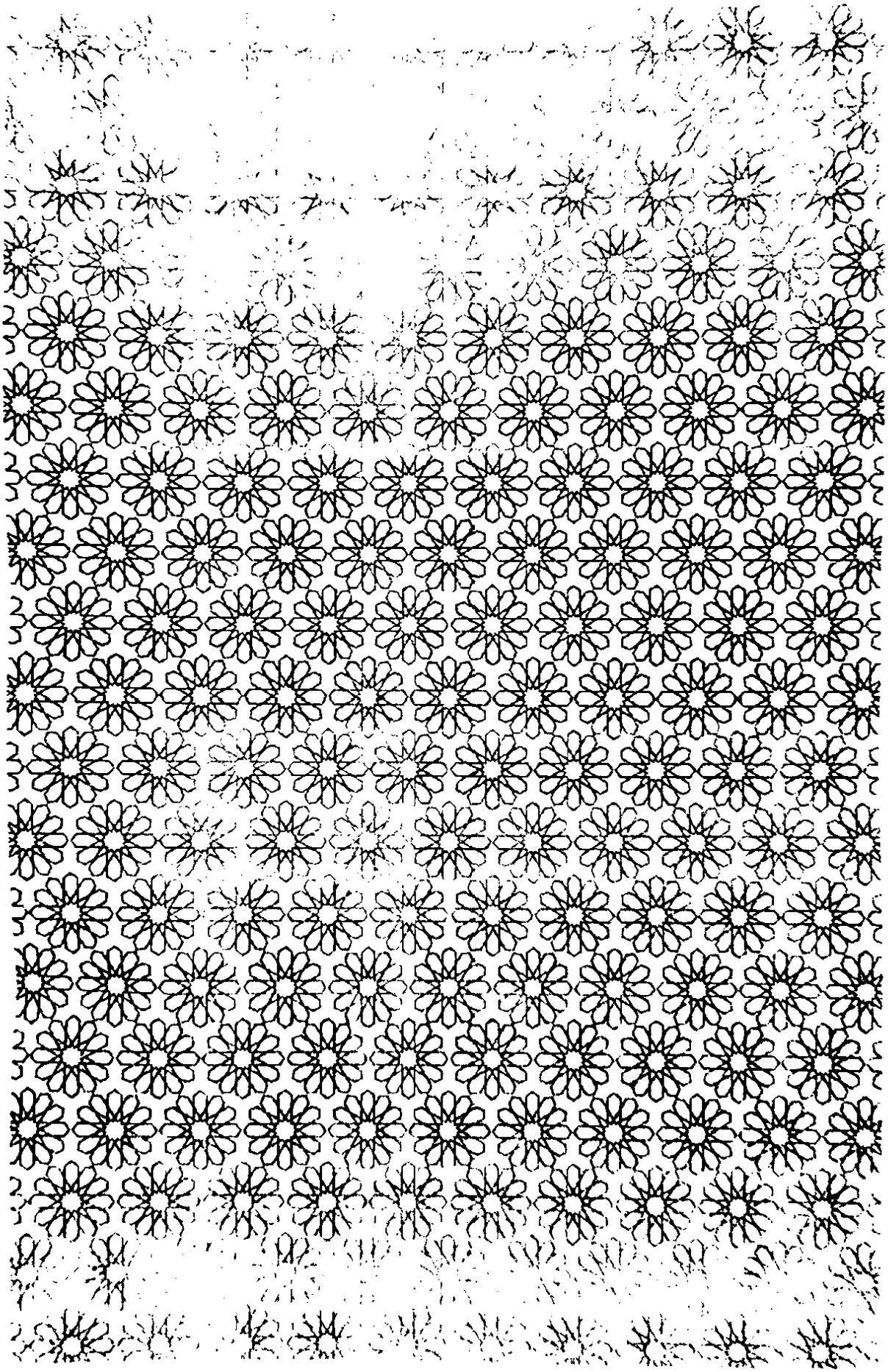

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد أشرف المرسلين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا مختصر لطيف في علم الوضع اختصرته من شرحي علىٰ رسالة الوضع للعلامة العضد، وسمتيه «**تشنيف السمع في علم الوضع**» راجيًا من الله تعالىٰ القبول، وأسأله النفع به لناشئة العصر فإنه خير مأمول، وينحصر في مقدمة وتقسيمات وخلاصة.

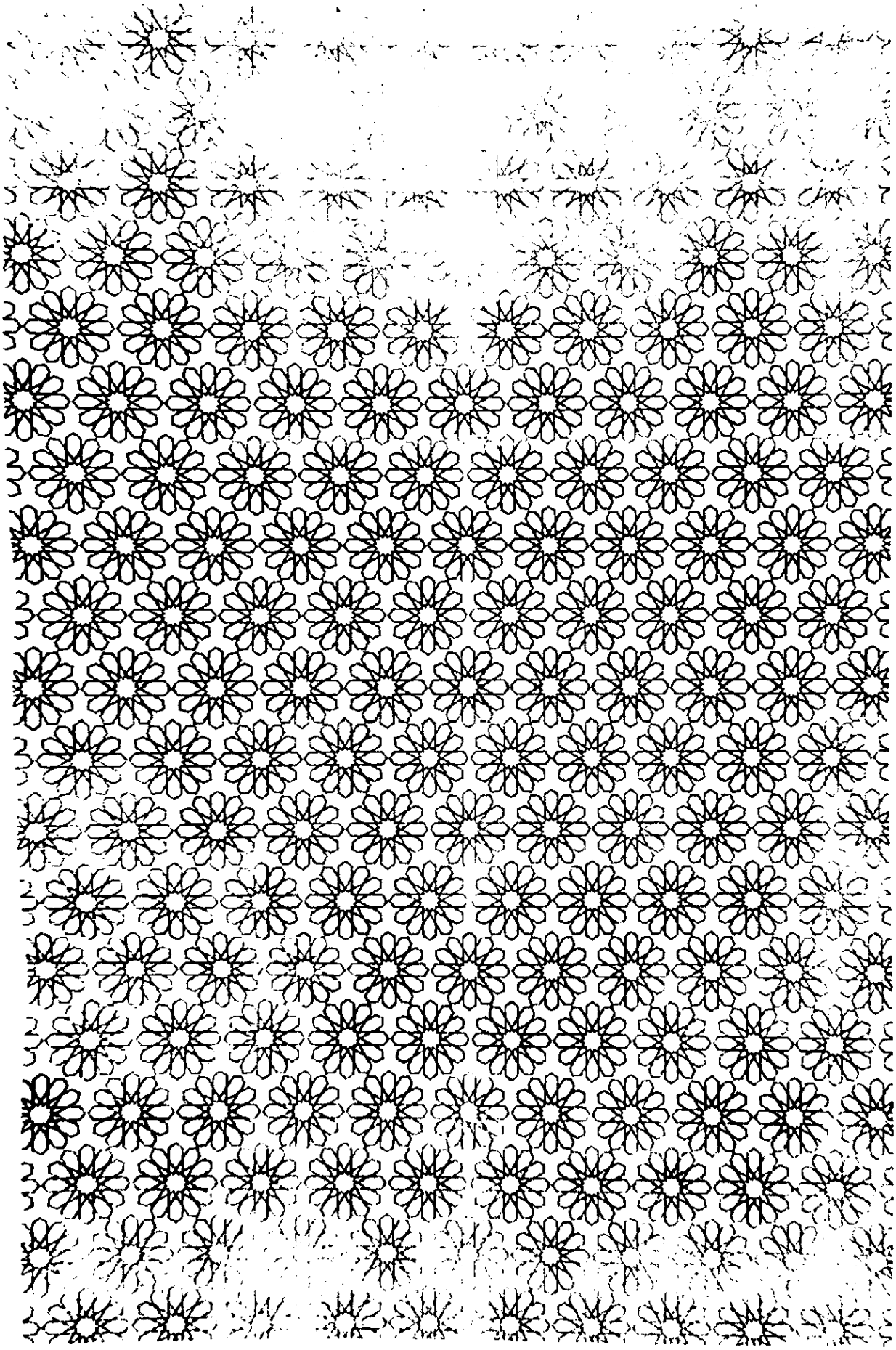

مُقَدِّمة

معنى الوضع:

الوضع له معنيان: معنىٰ في اللغة، ومعنىٰ في الاصطلاح.

فمعناه في اللغة: جعل الشيء حيِّزًا لآخر[1]، يقال: وضعت الشيء في كذا، أي: جعلت كذا حيزًا له.

ومعناه في الاصطلاح: تعيين[2] اللفظ بإزاء المعنىٰ، بحيث يفهم منه[3] هذا المعنىٰ عند العلم بذلك التعيين.

---

(١) ويطلق لغة أيضًا علىٰ الولادة، يقال: وضعت المرأة إذا ولدت؛ وعلىٰ الإسقاط، يقال: وضع الدين عن غريمه إذا أسقطه عنه؛ وعلىٰ الاختلاق، يقال: وضع الحديث إذا اختلقه من عند نفسه.

(٢) وهو فعل الواضع، ومن هنا اعترض بعضهم بأن التعبير عن الوضع بأنه تعيين لا يصح معه تقسيم الوضع إلىٰ التعييني، وهو الذي يحصل ابتداءًا من الواضع، والتعيُّني، وهو ما يحصل بكثرة الاستعمال، ولكن في ثبوت الوضع التعيني بحث، ليس هذا محل ذكره. وتعبير المصنف بالتعيين أولىٰ من تعبير بعضهم بالتخصيص، لأن التحصيص ليس هو الوضع، وإن كان ملازمًا له غالبًا، فإن الوضع في الألفاظ المشتركة موجود ولا ثمة اختصاص.

(٣) أي: من اللفظ. ومَن قيَّد الأمر فقال مثلًا «بحيث يفهم منه بنفسه» قصر الدلالة علىٰ نفس اللفظ، فيخرج حينئذ المجاز، فلا يكون موضوعًا. ومَن زاد فقال «أو بواسطة العلاقة والقرينة» جعل المجاز موضوعًا وضعًا تأويليًّا.

واضع اللغات[١]:

الواضع للغات[٢] قيل: هو الله تعالىٰ، علَّمها عباده بالوحي، أو خلق الأصوات في بعض الأجسام كشجرة، أو خلق العلم الضروري في علم العباد بها[٣]. وعُزي هذا القول إلىٰ الأشعري[٤].

---

(١) هذا المبحث يعرف في تاريخ الأدب بـ«نشأة اللغة»، والالتفات فيه إلىٰ أمرين، أحدهما تعيين الواضع، والثاني كيفية الوضع. ولما كان الكلام في الثاني فرعًا عن الأول ضم المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأقوال الواردة في كيفيات الوضع إلىٰ الأقوال المذكورة في تعيين الواضع، فيحكي القول في الواضع، ويعطف عليه كيفيات الوضع المتعلقة به. وخصص الشيخ عبد الحميد عنتر -في المذكرة التي ألفها ضمن مقررات السنة الثالثة بكلية اللغة العربية بجامع الأزهر الشريف وصدرت طبعتها الثانية عام ١٩٤٨م- البحثَ في «نشأة اللغة» بالكلام في كيفية الوضع، دون النظر في تعيين الواضع، وكأنه اعتبر القول في تعيين الواضع من المبادئ المسلمة في مبحث «نشأة اللغة».

(٢) قال الإمام فخر الدين الرازي في «المحصول» (١/ ١٨١-١٨٢): «كون اللفظ مفيدًا للمعنىٰ إما أن يكون لذاته، أو بالوضع، سواء كان الوضع من الله تعالىٰ، أو من الناس، أو بعضه من الله تعالىٰ وبعضه من الناس، فهذه احتمالات أربعة. الأول: مذهب عباد بن سليمان الصيمري؛ والثاني: وهو القول بالتوقيف، مذهب الأشعري وابن فورك؛ والثالث: وهو القول بالاصطلاح، مذهب أبي هاشم وأتباعه؛ والرابع: هو القول بأن بعضه توقيفي وبعضه اصطلاحي، وفيه قولان، منهم من قال ابتداء اللغات يقع بالاصطلاح والباقي لا يمتنع أن يحصل بالتوقيف، ومنهم من عكس الأمر وقال القدر الضروري الذي يقع به الاصطلاحي توقيفي والباقي اصطلاحي، وهو قول الأستاذ أبي إسحاق. وأما جمهور المحققين فقد اعترفوا بجواز هذه الأقسام وتوقفوا عن الجزم» انتهىٰ.

(٣) وعلىٰ كل لا بد من خلق العلم الضروري يفهم به المعنىٰ، إذ مجرد خلق الأصوات لا يدل، ولذلك جعل السعد الخلق والإلهام طريقًا واحدًا.

(٤) نسبه التاج السبكي في «جمع الجوامع» إلىٰ ابن فورك والجمهور ثم قال: «وعزي إلىٰ =

وقيل: هو البشر واحد أو جماعة، حصل عرفانها بالإشارة والقرينة، كالطفل إذ يعرف لغة أبويه بهما. وقيل غير ذلك.

ومحل هذا الخلاف في أسماء الأجناس، كـ«رجل» و«امرأة» و«أسد» و«ذئب»، لا في أعلام الأشخاص، كـ«خالد» و«محمد» و«مكة» و«المدينة المنورة»، فإنّ ذلك من وضع البشر اتفاقًا.

= الأشعري»، وفيه إشارة إلىٰ ضعف النقل عنه، لكن عزاه إليه الفخر الرازي في «المحصول» وتبعه صاحبا «الحاصل» و«التحصيل» بدون إشارة إلىٰ ضعف في النقل عنه، وكذا السعد في المطول حيث قال: «والظاهر أن الواضع هو الله علىٰ ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري من أنه تعالىٰ وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليمًا بالوحي»، وكذلك العضد في «شرح مختصر ابن الحاجب» حيث قال: «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري ومتابعوه: الواضع للغات هو الله تعالىٰ وعلَّمها بالوحي».

وقد استدل لهذا القول بقوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فإنه يدل علىٰ تعليم الله تعالىٰ جميع الأسماء لآدم قطعًا، لأن الأسماء جمع معرف باللام والجمه المعرف باللام مفيد للعموم والاستغراق سيَّما الجمع المؤكد بـ«كل» كما هنا، وعلىٰ أن الملائكة لا يعلمون شيئًا منها إلا ما علمهم الله إياه، فلا يكون وانبعها البشر البتة، لا آدم لأنه لم يعلم وضع الأسماء إلا بتعليم الله، ولا غيره لأنه أبو البشر فلا وجود لغيره في زمن التعليم حتىٰ يصدر عنهم الوضع، ولا قومًا آخر متقدمًا علىٰ آدم من الملائكة والجان، لأن الأصل عدم وضع سابق فوجوده خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل ولا دليل ههنا، مع أن الملائكة لم يعلموا من الأسماء إلا ما علمهم الله كما عرفت. والمراد من الأسماء ما يعم الأفعال والحروف، لأنهما أسماء في اللغة، لأن معنىٰ الاسم فيها هو اللفظ الدال علىٰ معنىٰ بالوضع سواء كان ذلك المعنىٰ مستقلًّا بالمفهومية أم لا، وسواء اقترن بأحد الأزمنة أم لا، وتخصيص الاسم بما يقابلهما اصطلاح طارئ للنحاة فلا يحمل عليه القرآن، بل يحمل علىٰ المعنىٰ اللغوي الشامل للكل. وقد يحمل الأسماء في الآية علىٰ علامات الأشياء مطلقًا ألفاظًا كانت أو غيرها فحينئذ الدلالة علىٰ العموم بالطريق الأولىٰ.

مبادئ علم الوضع:

وحدُّه: هو علم يبحث فيه عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه إلىٰ غير ذلك(١).

فائدته: هي تلك المعرفة فقط، وأما بيان الحقائق والمجازات ومعرفة المعاني التي وضعت لها الألفاظ فجميع ذلك بحث لغوي لا علاقة له بهذا العلم(٢).

نسبته: إنه من العلوم العربية، لأنه باحث عن أحوال اللفظ العربي.

(١) هذا المبحث يعرف في تاريخ الأدب بـ«نشأة اللغة». والالتفات فيه إلىٰ أمرين، أحدهما تعيين الواضع، والثاني كيفية الوضع.

(٢) فموضوعه الألفاظ العربية من الحيثية المذكورة.

تقسيم الوضع

ينقسم الوضع إلىٰ أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة.

التقسيم الأول

ينقسم الوضع باعتبار اللفظ الموضوع إلىٰ قسمين[1]: شخصي ونوعي.

الوضع الشخصي: هو ما كان اللفظ الموضوع فيه ملاحظًا بعينه[2]، بحيث يعمد الواضع إلىٰ لفظ بعينه، فيضعه لمعنىٰ من المعاني، سواء كان هذا المعنىٰ جزئيًا كـ«خالد»[3]، أو كان كليًّا كإنسان، فالوضع فيهما شخصي، لأن اللفظ الموضوع قد لوحظ بعينه.

سمي شخصيًّا لنسبته إلىٰ شخص اللفظ الموضوع فإن اللفظ قد لوحظ فيه بشخصه وعينه.

---

(١) لأن الموضوع إن أخذ مشخصًا بعينه فالوضع شخصي، وإن أخذ عامًّا فالوضع نوعي.

(٢) فسمي هذا الوضع شخصيًا لنسبته إلىٰ شخص اللفظ الموضوع، فإن اللفظ قد لوحظ فيه بشخصه وعينه.

(٣) يعني أن الواضع وضع لفظ «خالد» بعينه وشخصه للذات المعينة خارجًا، أو ذهنًا بأن وضعه لابنه المقدَّر وجوده.

الوضع النوعي: هو ما كان اللفظ الموضوع فيه ملاحظًا بوجه عام بحيث تكون الألفاظ المندرجة تحته موضوعة كلها بوضع واحد في وقت واحد بمقتضىٰ ذلك العلم، كما في وضع أسماء الفاعلين فإن الواضع لم يضع شاكرًا بعينه، وآكلًا بعينه، وقائمًا بعينه، إلىٰ غير ذلك، بحيث يكون منه أوضاع متعددة بعدد أسماء الفاعلين، بل اكتفىٰ بوضع واحد كلّي لنوع تلك الأسماء عالِمًا بأنه لا يشذّ عنه شيء منها، فقال: وضعت كل ما كان علىٰ زنة «فاعل» للدلالة علىٰ ذات وحدث منسوب إليها قائم بها أو صادر عنها، وقس علىٰ ذلك وضع باقي المشتقات.

سمِّي نوعيًّا لأن الألفاظ الموضوعة فيه لم تلاحظ بشخصها، وإنما لوحظت بنوعها أي بأمر عام هو نوع تلك الألفاظ.

هذا ويدخل في الوضع النوعي وضع المجازات والكنايات والمركبات كما سيأتي، إذ لا حاجة إلىٰ تعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها لأنها لا تختلف في دلالاتها، ففي وضع المجاز يكفي الواضع أن يقول: وضعت كل لفظ ليدل علىٰ المعنىٰ الذي يكون بينه وبين المعنىٰ الأصلي علاقة من العلاقات المعتبرة مع قرينة مانعة من إرادة ذلك المعنىٰ الأصلي، وقس علىٰ هذا وضع الكناية، وفي وضع المركب الإسنادي يكفي الواضع أن يقول وضعت كل مركب إسنادي أي كل مسند ومسند إليه ليدل علىٰ انتساب المسند للمسند إليه علىٰ وجه الثبوت له أو الانتفاء عنه.

التقسيم الثاني

ينقسم الوضع باعتبار القرينة إلىٰ قسمين: تحقيقي وتأويلي.

الوضع التحقيقي: هو ما لا يحتاج في دلالته علىٰ المعنىٰ الموضوع له إلىٰ قرينة بل يدل عليه بنفسه، وهذا قد يكون شخصيًا كما في أعلام الأشخاص وأسماء الأجناس المستعملة في حقيقتها، وقد يكون نوعيًا كما في وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية، وكما في وضع المركبات كذلك.

سمي تحقيقيًّا لنسبته إلىٰ التحقيق، وهو عدم التأويل.

الوضع التأويلي: هو ما لا يدل علىٰ المعنىٰ الموضوع له بنفسه، بل واسطة القرينة، وهذا لا يكون إلا نوعيًا، وذلك كوضع المجازات كلها، وكذا الكنايات(١).

سمي تأويليًّا لأن دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ فيه بتأويل أي ملاحظة علاقة وضميمة قرينة.

(١) وذلك بأن قال الواضع: عيَّنت كل لفظ لكل ما يكون بينه وبين معناه الحقيقي علاقة من العلاقات المخصوصة بشرط أن يكون هناك قرينة مانعة عن إرادة المعنىٰ الحقيقي كما في المجاز أو غير مانعة كما في الكناية.

التقسيم الثالث

ينقسم الوضع باعتبار المعنىٰ الموضوع له وآلة استحضاره عند المتأخرين إلىٰ ثلاثة أقسام(١): وضع خاص لخاص، ووضع عام لعام، ووضع عام لخاص.

وأما عند المتقدمين فينقسم بهذا الاعتبار إلىٰ قسمين فقط، وهما القسمان الأولان.

الوضع الخاص للخاص: هو أن يلاحظ فيه المعنىٰ الموضوع له من حيث خصوصه، سواء كان موجودًا في الخارج كياسين وطه، أو مقدرًا وجودُه في الخارج، كما في العلم الذي يضعه الأب لمن سيولد له، أو كان تعيُّنه ذهنيًّا لا خارجيًّا كأعلام الأجناس علىٰ ما استظهره المحققون.

سمي بذلك لأن المعنىٰ الموضوعُ له خاص، وآلة استحضاره خصوصه، وهذا القسم لا شبهة في وجوده في الوضع الشخصي كالأمثلة المذكورة، وأما الوضع النوعي منه فلم يذكره المتقدمون، نعم قد تكلف المتأخرون فمثلوا له بمثال فرَضي لا يكاد يتحقق في الوجود، وهو أن يضع الرجل أعلامًا كثيرةً لابنه المشخص بقاعدة كلية كأن يقول وضعت كل

---

(١) أي: بالاستقراء، وأما بالنظر إلىٰ التقسيم العقلي فينقسم إلىٰ أربعة أقسام كما سيأتي في كلام المصنف رحمه الله.

مركب من حاء وسين ونون علىٰ أي هيئة كانت للدلالة علىٰ ابني هذا أي الذات المخصوصة بحيث يكون علم تلك الذات هو تلك الحروف مكيفة بأي كيفية من الكيفيات، فهذا الوضع نوعي، لأن الواضع لم يعمد فيه إلىٰ لفظ مخصوص بل وضع جملة ألفاظ داخلة تحت أمر عام بوضع واحد، وكان خاصًّا لخاص لأن المعنىٰ الموضوع له قد لوحظ فيه بخصوصه.

الوضع العام للعام: هو أن يكون المعنىٰ له كليًّا ملاحَظًا من حيث كليته، كوضع الإنسان والحيوان والقيام والقعود وسائر أسماء الأجناس لمعانيها الكلية.

سمي بذلك لأن الموضوع له عام، وآله استحضاره عمومه، وهذا القسم لا شبهة في وجوده في الوضع الشخصي، كالأمثلة المذكورة، وكذا يوجد منه في الوضع النوعي كما ذكره المتقدمون، ومثلوا له بأن يقول الواضع: وضعت كل مركب من المسند والمسند إليه ليدل علىٰ مطلق ثبوت المسند للمسند إليه.

الوضع العام للخاص: هذا القسم الثالث انفرد به المتأخرون[1] وهو أن

(١) وأما عند المتقدمين والسعد التفتازاني فلا وجود لهذا القسم، بل الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والحروف من القسم الثاني، أي من الوضع العام لموضوع له عام؛ وحينئذ فلا فرق عندهم بين أسماء الإشارة ولفظ إنسان مثلًا، فإن اسم الإشارة موضوع لمطلق مشار إليه محسوس، وإنسان لمطلق الحيوان الناطق، غاية ما في الباب أن أسماء الإشارة والموصولات والضمائر والحروف شرط فيها الواضع ألا تستعمل إلا في جزئي خاص، ولذلك يقولون أنها عندهم كليات وضعًا جزيئات استعمالًا، يقصدون بذلك أن الواضع وضعها لتلك المطلقات مع اشتراطه ألا تستعمل إلا في الجزيئات، وحينئذ يكون =

يكون المعنىٰ الموضوع له جزئيات كثيرة قد لوحظت بوجه كلي عام، بدون أن يكون ذلك الكلي موضوعًا له، ولكنه الواسطة والآلة في استحضار تلك الجزئيات الموضوع لها، كأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة والحروف، فإنها كلها من قبيل هذا القسم وتكون جزئيات وضعًا واستعمالًا علىٰ ما حققه المتأخرون، ومنهم العضد والسيد[1]، فالموضوع له في لفظ «هذا» مثلًا هو «خالد» و«بكر» و«عمر» و«الأستاذ» و«التلميذ» و«الكتاب» و«الفرس»، ونحو ذلك من جزئيات المشار إليه المحسوس، وقد أمكن

= الوضع عندهم منقسمًا إلىٰ قسمين فقط لا إلىٰ ثلاثة كما هو عند المتأخرين.

ولكن يلزم علىٰ مذهب المتقدمين أن تكون تلك الكلمات مستعملة دائمًا في غير ما وضعت له فتكون مجازات لا حقائق لها، وفي ثبوت ذلك خلاف، وإن كان الراجح ثبوت تلك المجازات، علىٰ أنه قد أجاب عبد الحكيم السيالكوتي عن ذلك بأن استعمال الكلي في الجزيئات من حيث تحققه فيها من باب الحقيقة لا المجاز، ولكن لا يخفىٰ عليك أنه تعسف مع أن ذلك لا يكاد يلاحظه المستعمل.

ويلزم عليه أيضًا أن تكون الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات نكرات لا معارف، لأن المعتبر إنما هو حالة الوضع والوضع فيها علىٰ رأيهم إنما هو للكلي الذي لا تعين فيه.

ويلزمهم أيضًا أن الحروف لو كانت معانيها كلية لكانت أسماء وكانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية، فلا وجه حينئذ لجعلها حروفًا.

فلأجل ما ذُكر عدَل المتأخرون عن مذهب المتقدمين وإن كان أقل كلفة، وقالوا بإثبات الوضع العام للموضوع له الخاص، فتكون أسماء الإشارة والموصولات والحروف والضمائر علىٰ مذهب العضد الإيجي والسيد الشريف جزيئات وضعًا واستعمالًا، وعلىٰ مذهب المتقدمين والسعد التفتازاني كليات وضعًا جزئيات استعمالًا.

(١) والبيضاوي.

الواضع أن يستحضر تلك الجزئيات التي لا تدخل تحت الحصر بواسطة اندراجها تحت أمر كلي يلاحظه الواضع ويجعله آلة في الوضع، وهو في مثالنا هذا مطلق مفرد مذكر مشار إليه محسوس، فالكلي المذكور ليس هو الموضوع له، وإنما الموضوع له جزئياته.

سمي بذلك لأن المعنىٰ الموضوع له خاص، وآلة استحضاره عمومه[1]، وهذا القسم لا شبهة في وجوده في الوضع الشخصي، كما مثّلنا، وأما الوضع النوعي منه فلم يذكره المتقدمون كما لم يذكروه من القسم الأول، نعم قد أثبته المتأخرون وجوزوا في وضع المركب الخبري مثلًا الذي جعله المتقدمون لمطلق الثبوت أن يقال فيه: أنَّه موضوع لجزئيات ذلك الثبوت، لا لذلك المطلق.

الوضع الخاص للعام: اعلم أن القسمة العقلية تقتضي قسمًا رابعًا عكس القسم الثالث، وهو الوضع الخاص لموضوع له عام إلا أنّه لا وجود له في الكلام[2]، لأنّ الخاص من حيث خصوصه لا يُعقل كونه مرآة للعام من حيث عمومه[3]. نعم قال العلامة الأبهري بوجوده وإن كان الخاص

(١) ووجه عموم الوضع عدم تناهي الخصوصيات، وأما خصوص الموضوع له فلأن للخصوصيات مفهوم وواقع، كما قاله بعضهم.

(٢) بل حكموا باستحالته.

(٣) هذا توجيه العلامة السمرقندي في «شرح رسالة الوضع»، وهو أن الجزيئات المخصوصة المعينة لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس. وتعقبه بعضهم بأن الجزئي لكونه يشاهد به أكثر من كلي لا يكون مرآة لكلي مخصوص، والقصد هنا إلىٰ كلي مخصوص، فلا يرد عليه أن الكليات إنما انتزعت من الجزيئات فهي مرآة لها تشاهد =

لا يصلح وجهًا لعام، وقد يمثَّل له بما إذا وضع الواضع لفظ «إنسان» مثلًا لمفهوم كلّي بخصوصه وقطع النظر عن صدقه علىٰ الأفراد، فإن هذا الوضع خاص لعام، أما كونه خاصًّا فلملاحظة المعنىٰ الموضوع له بخصوصه، وأما كونه لعام فلأن المعنىٰ الموضوع له مفهوم كلي، وعدم ملاحظة صدقه علىٰ الأفراد لا يخرجه عن كونه كليًّا.

= بها سواء قلنا توجد في ضمنها أم لا. ووجه السيد امتناع هذا القسم بأن الجزئي ليس وجهًا من وجوه الكلي ليتوجه به العقل إليه فيتصوره إجمالًا، وإنما الأمر بالعكس. قيل: هذا الدليل ممنوع، كيف لا وقد جوَّز السيد كون الأخص معرفًا للأعم، فلم لا يجوز أن يكون الجزئي مرآة لملاحظة الكلي؟! ورد القيل العلامة السيالكوتي بأن الجزئي لكونه حاصلًا من طريق الحواس لا يكون مرآة لملاحظة ما حصوله بطريق العقل. ولكن فيه ما علمت من أن الكليات انتزعت من الجزيئات، فالإشكال متوجه، فلعل الحق ما قاله بعضهم في بيان كلام السمرقندي؛ والله أعلم.

التقسيم الرابع

ينقسم اللفظ باعتبار مدلوله إلىٰ قسمين: كلي وجزئي.

الكلي: هو اللفظ الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، وخاصته أنه يفهم الاشتراك، كلفظ الإنسان فإنّ تصور معناه الذي هو الحيوان الناطق لا يمنع من وقوع اشتراك أفراد كثيرين فيه كـ«زيد» و«عمرو» و«بكر» و«خالد» إلخ.

الجزئي: هو اللفظ الذي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، أو هو ما لا يفهم الاشتراك، كلفظ زيد فإنّ تصور معناه الذي هو الذات المشخصة يمنع من وقوع اشتراك ذوات أخرىٰ فيه.

ومن هنا تعلم أن اللفظ قد يوصف في عبارات العلماء بالكلية والجزئية، إلا أنه تجوَّز باعتبار مدلوله، إذْ لا يوصف في عباراتهم بهما حقيقةً إلا المدلول، وأما اللفظ فيوصف حقيقة بالعموم والخصوص.

ما يدل على معنى كلي: اللفظ الذي مدلوله كلي إما أن يدل علىٰ حدث وهو المصدر، أو يدل علىٰ ذات وهو اسم الجنس، أو يدل علىٰ مركب منهما وهو المشتق من الأسماء، أو يدل علىٰ ما يلتحق بذلك المركب وهو الفعل.

ما يدل على الأحداث: الألفاظ التي تدل علىٰ الأحداث هي المصادر،

كالقيام والقعود، ولا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في كونها موضوعة لماهية الحدث من حيث هي هي، من غير أن يعتبر معها قيد الوحدة، ووضعها من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، أما كون وضعها لعام فلأنها موضوعة لمدلول كلي هو مطلق ماهية الحدث، وأما كونه عامًّا فلأن المدلول الكلي الموضوع له ملاحظ من حيث عمومه. وأما كونه شخصيًّا فلأن الواضع عمد إلىٰ كل لفظ من ألفاظ المصادر بشخصه وعينه، ووضعه لحدثه الذي يدل عليه، فهو مضطر لأن يضع الضرب لمدلوله بوضع يخصه، والأكل لمدلوله بوضع يخصه، وهكذا، وتكون هناك أوضاع بعدد مواد المصادر، ولا يمكنه جمعها في وضع واحد لضرورة اختلاف مدلولاتها.

ما يدل على الذوات: الألفاظ التي تدل علىٰ الذوات هي أسماء الأجناس، والمراد بها هنا ما يقابل المصدر والمشتق، أعني أسماء الأجناس لذات، إذ أسماء الأجناس لمعنىٰ هي المصادر، وقد تقدمت آنفًا. وقد اختلفوا في وضعها. فذهب المتأخرون إلىٰ أنها جميعها موضوعة لماهية الذات من حيث هي هي، من غير أن يعتبر معها قيد الوحدة، ويكون وضعها من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، أما كونه شخصيًّا فلتتبع الواضع مواد الألفاظ ووضعها لمدلولاتها مادة مادة لضرورة اختلاف المدلولات وعدم إمكان جمعها في وضع واحد نوعي، لأن ذلك لا يكون إلا عند اتحاد الدلالة، وأما كونه عامًّا لعام، فلكون المعنىٰ الموضوع له كليًّا ملاحظًا من حيث عمومه. وذهب المتقدمون كذلك فيما تشابهت أجزاؤها كماء،

وأما إذا كانت غير متشابهة الأجزاء فقالوا إنها موضوعة للماهية من قيد الوحدة غير المعينة، ويقال لها: «الفرد المنتشر»، كإنسان ورجل وفرس؛ ورجحه العلامة السعد. وعليه فتكون من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، أما كونه شخصيًّا عامًّا فلما قررنا آنفًا، وأما كونه لخاص فلخصوص الموضوع له، وهو الفرد المنتشر.

إطلاقات اسم الجنس

علمت آنفًا أن المراد باسم الجنس هنا ما يقابل المصدر والمشتق، وقد يطلق بإطلاقات أخرىٰ:

اسم الجنس عند النحاة: هو ما وضع للماهية من حيث صدقها علىٰ كثيرين، فيشمل الأسماء المشتقة، وفي كونه يشمل علم الجنس كأسامة، والمعرف بلام الحقيقة كما في الرجل خير من المرأة أو لا يشملهما خلاف بينهم، فقال ابن مالك: نعم، وقال الغنيمي: مباين لهما، بل ولسائر المعارف.

اسم الجنس عند البيانيين: هو ما وضع لمفهوم كلي تحقيقًا أو تأويلًا، وليس بمشتق، فيدخل فيه المعرف بـ«أل»، نحو: «جاءني الأسد يرمي»، وبالنداء نحو: «يا أسد ارم العدا»، وبالإضافة نحو: «غلام زيد»، والمنكر، وعلَم الجنس، لأن الجميع كلي.

اسم الجنس عند الأصوليين: هو ما وضع للماهية من غير أن يلاحظ تعينها في الذهن أو في الخارج، فإن أريد به الماهية بلا قيد فمطلق، أو معه فمقيد، أو أشخاصه كلها فعام، أو بعضها معينًا فمعهود، أو منكرًا فنكرة، وعليه يكون اسم الجنس من قبيل الوضع العام للعام بالنسبة للأول، ومن قبيل العام للخاص بالنسبة لجميع ما بعده.

النكرات

مما ذكرنا آنفًا نعلم أن النكرة تطلق عند النحاة ويراد بها ما قابل جميع المعارف عند الغنيمي، أو ما قابل جميع المعارف سوىٰ علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة عند ابن مالك، وعلىٰ كلٍ فتشمل جميع أسماء الأجناس التي وضعت للمهايا، وعليه فيكون وضع النكرة من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، وكذا عند البيانيين وضعها من هذا القبيل، فيقول الواضع: وضعت رجلًا ليدل علىٰ الذكر البالغ من بني آدم وكذا إنسان، وحيوان، وشجر، وحجر، إلىٰ غير ذلك فهو شخصي، لكونه تعلق بالألفاظ بشخصها وعينها، وعام لعام لكون المعنىٰ الموضوع له كليًّا ملاحظًا من حيث كليته. ولا فرق بين النكرة واسم الجنس إلا بالاعتبار، فأسد ورجل مثلًا إن اعتبرت دلالتهما علىٰ الماهية من حيث هي فاسم الجنس، وإن اعتبرت دلالتهما علىٰ الفرد الشائع فكرتان، وعلىٰ هذا الإطلاق تكون القسمة ثنائية.

وقد تطلق النكرة ويراد بها مقابلة المعرفة واسم الجنس، فيفرق بينهما وبين اسم الجنس بأن النكرة ما وضعت للفرد الشائع، واسم الجنس ما وضع للماهية غير المعينة، وعليه فيكون وضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص، فيقول الواضع مثلًا وضعت لفظ رجل ليدل علىٰ

فرد شائع من أفراد الكلي الملاحظ، وهو مطلق الذكر البالغ من بني آدم، فهو عام خاص لأن المعنىٰ الموضوع له جزئي ملاحظ من حيث عمومه، وعلىٰ هذا الإطلاق تكون القسمة ثلاثية.

وأما عند الأصوليين، فإن كانت دالة علىٰ معنىٰ له وجود في الذهن، ووجود في الخارج بوجود فرده، فذهب جمهورهم إلىٰ أنها موضوعة للمعنىٰ الخارجي(١) بالوضع الشخصي العام لموضوع له خاص كما قدمنا(٢).

وقال الإمام الرازي(٣): موضوعة للمعنىٰ الذهني(٤).

وقال التقىٰ السبكي(٥): موضوعة للمعنىٰ من حيث هو(٦).

---

(١) أي: الموجود في الخارج. وهو مذهب الإمام الشافعي وتبعه عليه أبو إسحاق الشيرازي.

(٢) وعللوا اختيارهم بأن به تستقر الأحكام.

(٣) وفاقًا للحنفية؛ وانظر: «المحصول» (١/ ٢٠٠).

(٤) وهو ما يتصوره العقل سواء طابق ما في الخارج أو لا. وعلة اختياره دوران الألفاظ علىٰ المعاني الذهنية وجودًا وعدمًا.

(٥) وقد رد مذهب الإمام الرازي إلىٰ مذهبه كما حكىٰ الزركشي في «تشنيف المسامع» (١/ ١٩٢)، وذكر ولده الإمام تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٦/ ٢١٥) أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أفرد المسألة بالتصنيف.

هذا؛ وقد ذهب الشمس الأصفهاني إلىٰ أنه المعنىٰ من حيث هو هو في المفردات والمركبات التقييدية، والصورة الذهنية في المركب الكلامي إخباريًّا كان أو إنشائيًّا؛ وابن الهمام إلىٰ أنه الأمور الخارجة في العلَم الشخصي والأمور الذهنية في غير ذلك.

(٦) أي: من حيث هو أعم من الذهني والخارجي، يعني أن الألفاظ موضوعة للمعنىٰ من غير ملاحظة كونها في الذهن أو في الخارج.

وعلىٰ كل من هذين القولين فهي موضوعة بالوضع الشخصي العام لموضوع له عام، وإن كانت دالة علىٰ معنىٰ لا وجود لفرد منه في الخارج، فهي موضوعة للمعنىٰ الذهني قطعًا بالوضع الشخصي العام لموضوع له عام.

ما يدل على المركب من الذوات والأحداث

الألفاظ التي تدل علىٰ الذوات والأحداث معًا هي الأسماء المشتقات، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان والآلة، فإن جميعها تدل علىٰ ذات وحدث ونسبة بينهما، يقصد بها ربط ذلك الحدث بتلك الذات، والمراد بالذات هنا ما يشمل المكان في اسم المكان، والزمان في اسم الزمان، ولهذا صح الحكم عليه، نظرًا إلىٰ ما فيه من الذات، وصح الحكم به، نظرًا إلىٰ ما فيه من الحدث.

أما وضعها فيجب أن يلاحظ الواضع مادتها، وأن يلاحظ هيئتها لأن لكل منهما دلالةً تغاير دلالة الآخر، فتدل باعتبار هيئتها علىٰ الذات ونسبة الحدث إليها، وتدل باعتبار مادتها المعروضة لهيئتها علىٰ الحدث.

ولنقدم لك كلامًا علىٰ المادة والهيئة أولًا، ثم نتبع الكلام علىٰ وضعها، فنقول:

أما المادة فهي عبارة عن الحروف، غير مراعي فيها الحركات والسكنات والتَّرتيب.

وأما الهيئة فهي عبارة عن تلك الحركات والسكنات وذلك الترتيب، فالمادة معروضة، والهيئة عارضة.

أما وضعها للحدث باعتبار مادتها بشرط أن تكون معروضة لهيئتها،

فهو من قبيل الوضع النوعي، كما أفاده كلام حفيد العصام، واختاره الصبان والأنبابي، وعليه فهو من قبيل العام لموضوع له عام، عند المتقدمين وبعض المتأخرين، فيقول الواضع: وضعت كل مشتق للدلالة بمادته علىٰ مبدأ اشتقاقه، ولا حاجة لأن يضع كل مادة من مواد الاشتقاق علىٰ حدتها، بل أن ذلك الوضع كاف في دلالة المشتق علىٰ الحدث، وكلها متحدة في تلك الدلالة، والمراد بمبدأ اشتقاق المشتق هو مدلول المصدر أعني الحدث، وإنما كان وضعها المذكور نوعيًّا لأنها ليست موضوعات بخصوصياتها بل بقاعدة كلية، وإنما كان عامًّا لعام لأن الواضع تعقل المعنىٰ العام بعمومه ووضع له.

وأما عند أكثر المتأخرين فهو من قبيل العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت مادة المشتق باعتبار كونها معروضة لهيئاته لجزئي من جزيئات الحدث، فهذا الوضع نوعي، لما ذكرنا آنفًا، غير أنه عام لخاص، لأن الموضوع له جزيئات الحدث الملحوظة بعمومها.

هذا؛ ومقتضىٰ كلام كثيرين أن وضعها للحدث باعتبار مادتها من قبيل الوضع الشخصي العام للعام، فيقول الواضع: وضعت مادة ضارب مثلًا للدلالة علىٰ الحدث المعروف، وقس، قلنا هذا ارتكاب لعناء كثير لا داعي له، لأن اختلاف المدلولات من الضرب والأكل والشرب ونحوها قد تكلفت به أوضاع المصادر المختلفة التي هي بعدد تلك المدلولات، فكل مصدر موضوع بلفظه الخاص لمدلوله، فلا حاجة بعد ذلك إلىٰ كثرة الأوضاع الشخصية في المشتقات.

وأما وضعها لما عدا الحدث باعتبار هيئتها العارضة لمادتيها فلا خلاف في أنه من قبيل الوضع النوعي، إلا أنه عند المتقدمين وبعض المتأخرين من قبيل العام لموضوع له عام، بأن يقول الواضع: وضعت كل ما كان علىٰ زنة فاعل ليدل علىٰ ذات وعلىٰ نسبة الحدث إليها، سواء كان علىٰ وجه القيام بها أو الصدور عنها، ووضعت كل ما كان علىٰ زنة مفعول ليدل علىٰ ذات وعلىٰ نسبة الحدث إليها علىٰ وجه الوقوع عليها، وقس.

وإنما كان الوضع نوعيًّا لأن الموضوع فيه الألفاظ المخصوصة التي في ضمن القاعدة الكلية باعتبار هيئاتها، وإنما كان عامًّا لعام لأن الموضوع له مطلق الحدث، ومطلق نسبة الحدث بعمومها.

واستظهر الأنبابي أنه عند أكثر المتأخرين من قبيل العلم للخاص، فيستحضر واضع هيئة اسم الفاعل مثلًا مطلق الذات ومطلق نسبة الحدث إلىٰ الذات، ثم يقول: وضعت كل ما كان علىٰ زنة فاعل ليدل علىٰ كل جزئي من جزيئات الذات وجزيئات نسبة قيام الحدث بها كميت، أو صدوره عنها كضارب، فهذا الوضع نوعي، لما ذكرنا آنفًا. غير أنه كان عامًا لخاص لأن الموضوع له الذوات والنسب الجزئية الملحوظة بمطلق الذات ومطلق نسبة الحدث إلىٰ الذات.

ما يلحق بالمركب من الذات والحدث

علمت آنفًا أن الأسماء المشتقات مدلولاتها ثلاثة أمور، الحدث، والذات، والنسبة، وتدل علىٰ الأول بمادتها(١)، وعلىٰ الأخيرين بهيئتها(٢)، ولتعلم هنا أن الأفعال مدلولاتها ثلاثة أمور أيضًا، الحدث، والزمان، والنسبة، وتدل علىٰ الأول بمادتها، وعلىٰ الأخيرين بهيئتها وصيغتها، إلا أن النسبة التي هنا إنما يقصد بها ربط الحدث بذات خارجة عن مدلول الفعل وهي ذات الفاعل، بخلاف النسبة التي في الأسماء المشتقات فإنه يقصد بها ربط أحد جزئي المدلول بالآخر، أعني ربط الحدث بالذات الذين هما مدلولان جميعًا للاسم المشتق، ولهذا جعلت الأفعال قسمًا رابعًا ملحقًا بالمركب من الذات والحدث.

أما وضعها للحدث باعتبار مادتها المعروضة لهيئتها فمذهب الأكثرين أنه شخصي، فيقول الواضع مثلًا: وضعت مادة يضرب للحدث المنسوب لفاعل ما في زمن مستقبل أو حال، والحق أنه نوعي، وعليه فهو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام عند المتقدمين، أو العام للخاص عند أكثر المتأخرين، كما سبق نظيرها في الكلام علىٰ الأسماء المشتقات، فيقول

(١) المادة عبارة عن الحروف غير مراعىٰ فيها الحركات والسكنات والتَّرتيب.

(٢) الهيئة عبارة عن الحركات والسكنات والتَّرتيب.

الواضع: وضعت كل فعل للدلالة بمادته علىٰ مبدأ اشتقاقه، أو يقول: وضعت مادة الفعل باعتبار كونها معروضة لهيئاته لجزئي من جزيئات الحدث.

وأما وضعها لما عدا الحدث من الزمان والنسبة فلا خاف في كونه نوعيًّا، وإنما الخلاف بين المتقدمين وأكثر المتأخرين في كونه من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، أو من قبيل العام للخاص، فيقول الواضع مثلًا: وضعت كل ما كان علىٰ زنة الفعل الماضي للزمن الماضي من حيث هو عام كلي ولمطلق النسبة إلىٰ فاعل حدثه بشرط استعماله في جزئي من جزيئات[1] ذلك الزمن الكلي، وجزئي من جزيئات مطلق النسبة إلىٰ فاعل حدثه، أو يقول: وضعت كل ما كان علىٰ زنة الماضي للدلالة علىٰ كل جزئي من جزيئات الزمن الماضي، وكل جزئي من جزئيات النسبة إلىٰ الفاعل حدثه[2].

(١) تلك الجزئيات هي جزئيات أزمان أحداثها التي تدل عليها بمادتها، فإن الزمان المدلول للفعل زمان حدثه الذي وقع فيه لا غير، وكذلك النسبة. هذا غاية ما يوجه به معنىٰ تلك الجزئيات الذي يصعب فهمه ويعسر ذوقه.

(٢) فيكون الموضوع له هو جزئيات الزمان والنسبة شأن الوضع العام للموضوع له الخاص، وليس يخفىٰ عليك أن الغرض لم يتعلق بجزئيات الزمان والنسبة، ولا دلالة للفعل وضعًا ولا استعمالًا علىٰ شيء خاص من تلك الجزئيات، فالأوجه أنه موضوع لمطلق الزمان والنسبة، فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، وحينئذ يلتحق بأخواته من المشتقات، ولا يكون بينه وبينها فرق أصلًا، لا في المادة ولا في الهيئة.

فروق بين الفعل والاسم المشتق

الفرق بين الفعل والاسم المشتق من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن النسبة في الفعل تعتبر أولًا من جانب الحدث، وفي غيره من المشتقات تعتبر أولًا من جانب الذات، بمعنىٰ أن الواضع لاحظ الحدث أولًا ثم نسبه إلىٰ الفاعل[1] في الفعل، ولاحظ الذات أولًا ثم نسب إليها الحدث في الاسم المشتق.

الوجه الثاني: أن طرفي النسبة مدلولان لما عدا الفعل من الأسماء المشتقات، بخلاف الفعل لأنه لا يدل وضعًا إلا علىٰ أحد طرفيها وهو المنسوب، وأما الطرف الثاني فإنما يدل عليه التزامًا فقط.

الوجه الثالث: أن الفعل لا يقع إلا محكومًا به، لأن وضعه علىٰ أن يدل علىٰ حدث يقصد انتسابه إلىٰ غيره، بخلاف الأسماء المشتقات فإنها صالحة لأن يحكم عليها، نظرًا إلىٰ ما فيها من الوصف[2].

الوجه الرابع: أن الفعل غير مستقل بالمفهومية[3]، لدخول النسبة

---

(١) أي: إلىٰ ذات ما خارجة عن مدلول الفعل وضعًا، لأن الفعل موضوع للحدث في زمن، ودلالته علىٰ الذات التزامية.

(٢) كذا في الأصل، ويبدو أن ثمة سقط في المطبوع، لأن الصواب أنه يحكم عليه نظرًا إلىٰ ما فيه من الذات، وبه نظرًا إلىٰ ما فيه من الوصف.

(٣) لأنه مستقل بالفهم من جهة دلالته علىٰ الحدث فقط، وغير مستقل بالمفهومية من جهة احتياجه في تمام دلالته علىٰ معناه إلىٰ ذات الفاعل.

التي لم يدخل طرفاها في معناه[1]، وأما نسبة المشتق فطرفاها[2] مدلولان جميعًا للمشتق[3].

(١) يعني: أن النسبة في الفعل لربط أحد طرفيها وهو حدثه، المعبر عنه بالمنسوب الواقع في زمان، بذات الفاعل، وهي الطرف الثاني.

(٢) أي: الحدث والذات.

(٣) وعليه، فالمشتق مستقل بالمفهومية من كل وجه.

ما يدل على معنى جزئي

علمت مما سبق أن الذي يدل علىٰ الكلي أربعة أمور، وهي المصدر، واسم الجنس، والاسم المشتق، والفعل، ولتعلم هنا أن الذي يدل علىٰ الجزئي خمسة أمور[1]، وهي:

(١) الأعلام الشخصية،

(٢) وأسماء الإشارة،

(٣) والضمائر،

(٤) والموصولات،

(٥) والحروف.

---

(١) ما يدل علىٰ معنىٰ جزئي لا يخلو إما أن يكون الوضع له جزئيًّا أيضًا أو كليًّا، الأول العلم والثاني أقسام أربعة: الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف، ووجه الحصر في هذه الأربعة أن مدلول اللفظ الموضوع لمشخص وضعه عامًا إما أن يكون معني في غيره بمعنىٰ أنه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج إلا بسبب انضمام ذلك الغير وهو الحرف، أو يكون معنىٰ مستقلًّا بنفسه ولكن لا يتعين إلا بالقرينة، فإن كانت القرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة فهو الضمير، كأنا وأنت وهو؛ وإلا فإن كانت حسية فهو اسم الإشارة، كهذا وذلك؛ وإن كانت عقلية فهو الموصول، كالذي والتي. ومن هنا تعلم الفرق بين الأقسام الثلاثة والحرف فإن الضمير واسم الإشارة والموصول مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها، بل هي مستقلة بالمفهومية صالحة للحكم عليها وبها غير محتاجة في إفادة معناها إلىٰ انضمام شيء إليها، فهي أسماء لا حروف؛ وأما احتياجها إلىٰ القرينة فلتعيين الجزئي المراد من اللفظ حيث أنها موضوعة للجزيئات الكثيرة، فهي بمقتضىٰ وضعها صالحة لكل جزئي من تلك الجزيئات.

الأعلام الشخصية

اعلم أن العلم الشخصي يدل علىٰ شيء معين، ولا يتناول ما أشبهه، وهو علىٰ نوعين:

(١) ما يدل علىٰ متعين في الخارج والذهن معًا، وهذا هو الكثير الغالب، كـ«خالد» و«فاطمة» و«مكة».

(٢) ما يدل علىٰ متعين في الذهن فقط، وتوهم تعينه في الخارج، كالعلم الذي يضعه الشخص لابنه المتوهم وجوده خارجًا في المستقبل، وكعلم القبيلة لمجموع من وجد ومن سيوجد.

ووضعه بنوعيه من قبيل الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص اتفاقًا، بأن يقول الواضع مثلًا: «وضعت محمدًا لابني هذا»، أما كونه شخصيًّا فلأن الواضع عمد إلىٰ اللفظ بشخصه، وأما كونه خاصًا لخاص فلأن الموضوع له الذات الشخصية أي الملاحظة بشخصها وعينها.

الأعلام الغلبية

اعلم أن العلم الغلبي - ويسمىٰ: «العلم بالغلبة» - هو ما كان له عموم بحسب وضعه، وغلب إطلاقه علىٰ شيء بعينه، وهو علىٰ نوعين:

(١) العلم بالغلبة التحقيقية وهو ما استعمل في غير ما غلب عليه، كـ«النجم» في اللغة اسم لكل كوكب غير الشمس والقمر، ثم صار علمًا بالغلبة علىٰ «الثريا»، وكـ«العقبة» في اللغة اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم غلب علىٰ «عقبة منىٰ» التي تضاف إليه الجمرة، فيقال: «جمرة العقبة».

(٢) العلم بالغلبة التقديرية، وهو ما لم يستعمل في غير ما غلب عليه أصلًا، مع صلوحه لذلك بحسب الوضع، كـ«الإله» بـ«أل».

ووضعه بنوعيه من قبيل الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص اتفاقًا، نعم لم يكن فيه وضع حقيقة، لكن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك.

الأعلام الجنسية

اعلم أن العلم الجنس هو ما دل علىٰ ماهية معينة في الذهن من حيث هي معينة ذهنًا، كأسامة هلم جنس لحقيقة الأسد المشخصة في الذهن، وهو علىٰ أربعة أنواع:

(١) علم جنس لما لا يؤلف من السباع والحشرات، كأم عريط علم جنس للعقرب، وثعالة علم جنس للثعلب.

(٢) علم جنس للمعاني، نحو برة علم جنس للبرور، وفجار علم جنس للفجور.

(٣) علم جنس لمجهول الذات والنسب، نحو هيان بيان.

(٤) علم جنس للمألوف قليلًا، نحو «أبي الدغفاء» علم للأحمق، ووضعه بجميع أنواعه الأربعة من قبيل الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص عند العضد وغيره من المتأخرين، وقد وجهه الصبان بأن الواضع اعتبر تشخيص الحقيقة وحضورها في ذهنه الحاصل عند وضعه شرطًا في الموضوع له بحيث يلاحظ عند الاستعمال.

وقال ابن مالك أنه يدل علىٰ معين في الذهن من حيث هو عام كلي، بقطع النظر عن التشخيص الحاصل عند الوضع، فيكون وضعه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام.

وقال الفخر الرازي في «تفسيره الكبير»[1]: «إذا قال الواضع[2] وضعت لفظ أسامة لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي، علىٰ سبيل الاشتراك اللفظي، كان ذلك علم الجنس» انتهىٰ.

وعليه، فيكون وضعه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص؛ فالمذاهب ثلاثة.

(١) المسمىٰ «مفاتيح الغيب»؛ انظر: (١/ ٥١).

(٢) في الأصل: «الوضع».

الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس

علمت مما قررنا سابقًا أن اسم الجنس وعلم الجنس يشتركان في أن كلًا منهما موضوع للماهية من حيث هي، أي لا بقيد الوحدة، ولتعلم هنا أن بينهما فرقًا، هو أن اسم الجنس موضوع للماهية الكلية، وعلم الجنس موضوع للماهية الجزئية، وهي الحاضرة في ذهن الواضع آن وضعه، وهي فرد من أفراد الماهية الكلية[1].

(١) وقال بعضهم: الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أن علم الجنس كأسامة وضع بجوهره للجنس المعين، وأن اسم الجنس كذئب وأسد لا يدل على ذلك التعيّن بجوهره أصلًا، بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة، ثم جاء التعين من خارج كاللام والإضافة.

الضمائر

اعلم أن الضمير يدل علىٰ معنىٰ مشخص مستقل بنفسه، لكنه مبهم فيوضح بقرينة الخطاب، وهو علىٰ ثلاثة أنواع:

(١) ضمير المتكلم وهو ما دل علىٰ مسماه بقرينة التكلم، كـ«أنا».

(٢) ضمير المخاطب وهو ما دل علىٰ مسماه بقرينة الخطاب، كـ«أنت».

(٣) ضمير الغائب وهو ما دل علىٰ مسماه بقرينة الغيبة، كـ«هي».

ووضعه بجميع أنواعه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، بأن يقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ «أنا» لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد متكلم، أما كونه شخصيًّا فلأن الواضع عمد إلىٰ لفظ بشخصه، وأما كونه عامًا لخاص فلأن الموضوع له جزيئات معينة ملحوظة بمطلقها، نعم إن الموضوع له جزئي مخصوص حقيقة، إلا أنه مبهم عند السامع، إذ ليس أحد الجزيئات راجحًا في الفهم بالقياس لما عداه، لاستواء جميعها في كونه موضوعًا لها، فيحتاج في تعيينه إلىٰ قرينة، وهي إما التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة. وهذا ما عليه أكثر المحققين كالعضد والسيد، ويسمّىٰ مذهب المتأخرين.

وأما عند المتقدمين ومعهم السعد فإنه موضوع لمعنىٰ كلي بشرط أن

لا يستعمل إلا في جزئي من جزيئاته، فيقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ «أنا» لمطلق مفرد متكلم؛ وعليه، يكون وضعه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص.

وإنما عدل المتأخرون عن هذا القول لأمور:

(١) أنه يلزم عليه أن يكون مجازًا لا حقيقة له حيث أنه لم يستعمل في ذلك الكلي الذي وضع له، بل في جزيئاته، والشيء إذا لم يستعمل فيما وضع له لا يوصف بكونه حقيقة.

(٢) أنه يلزم عليه خلو الوضع عن الفائدة التي هي الاستعمال، وقد قيل إنها شرط في الوضع.

(٣) أنه يجب عليه أن يكون نكرة لا معرفة، لأن المعتبر إنما هو حالة الوضع، والوضع فيه علىٰ هذا القول إنما هو للكلي الذي تعين فيه.

أسماء الإشارة

اعلم أن اسم الإشارة يدل علىٰ مشخص[1]، وهو مشار إليه محسوس[2]، ولكنه مبهم، فيوضع بقرينة الإشارة الحسية أي الإشارة بالجارحة، نحو ذا وفي وضعه مذهبان، كما في الضمير، مذهب المتقدمين أنه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، ومذهب المتأخرين

---

(١) أي: معيَّن. والمقصود المشخص المشاهد، أي الحاضر لا الغائب.

(٢) أي: المدرك بالحاسة، والمراد المدرك بحاسة البصر، وهو أمر لا بد منه، لأنه لم يوضع «هذا» للمحسوس بحاسة السمع أو الشم أو غيرهما من المحسوسات، فالمؤلف رحمه الله تعالىٰ أجمل. ثم هل المقصود بالمحسوس بحاسة البصر المحسوس بالفعل أو المحسوس ولو بالقوة؟ ويظهر الخلاف في «هذا» إذا استعمله الأعمىٰ في محسوس بحاسة البصر، هل هي مجاز أم حقيقة؟ اختار السيد الشريف قدس الله سره في «حاشية شرح الرضي علىٰ الكافية» أنه مجاز، ورجحه العلامة أحمد رشدي القره أغاجي في شرحه علىٰ «إيساغوجي» الموسوم بـ«تحفة الرشيدي».

ثم هل يشترط الإحساس بجميع أجزاء المشار إليه أم أن الإحساس ببعض الأجزاء كاف؟ ثالث الأقوال اشتراط أن تكون الأجزاء الباقية قابلة للإحساس والإبصار كما في شأن السماء والأرض ونحوهما.

ثم اعلم أن الإشارة العقلية لا تفيد التشخص، لأن تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية، بخلاف قرينة الخطاب والحس، فلذلك كانا جزئيين وهذا كليًّا. فإذا قلتَ «هذا رأي حسن» فقد استعرت اسم الإشارة من المحسوس للمعقول، ويقال: شبه المعقول مطلقًا بالمحسوس مطلقًا في قبول التمييز والتعبير، فسرىٰ التشبيه من الكليات إلىٰ الجزئيات، فاستعير لفظ «هذا» من جزئي المشبه به لجزئي المشبه استعارة تبعية لقصد المبالغة في بيان تعيين المعقول.

أنه من قبيل الوضع الشخصي العام لخاص، فيقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ «ذا» لمطلق مشار إليه مفرد مذكر، أو يقول وضعته لجزئي من جزيئات هذا المطلق.

أسماء الموصول

اعلم أن اسم الموصول يدل علىٰ مشخص أيضًا[1]، إلا أنه مبهم، فيوضح، ويؤتىٰ عقبه بالصلة والعائد إشارة بنسبة مضمونهما لذلك المشخص نحو الذي، وهو علىٰ نوعين:

(١) نص وهو ما مدلوله واحد، نحو الذي والتي.

(٢) مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره، نحو من وما.

ووضعه بنوعيه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، أو العام لموضوع له عام، مذهبان، كالضمائر، وأسماء الإشارة، فيقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ «الذي» لمطلق ما افتقر إلىٰ صلة وعائد، وكان مفردًا مذكرًا أو يقول: وضعته لجزئي من جزيئات هذا المطلق.

(١) الموصول موضوع لمشخص وعدم فهم السامع المعنىٰ لا يوجب الوضع الكلي، اللهم إلا أن يقال: المراد أن الموصول عُد كليًّا نظرًا إلىٰ فهم السماع من مجرد قرينة الصلة والإشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي، لا إلىٰ أن الموصول كلي حقيقة.

أسماء الأفعال

اعلم أن اسم الفعل لفظ ناب مناب الفعل معنىٰ واستعمالًا، وهو علىٰ ثلاثة أنواع:

(١) اسم فعل الأمر، وهو ما ناب عن فعل الأمر، وهذا كثير، نحو: «آمين» أي استجب، و«صه» أي اسكت، و«مه» أي انكفف.

(٢) اسم الفعل الماضي، وهو ما ناب عن الفعل الماضي، نحو: «هيهات» أي بعد، و«شتان» بمعنىٰ افترق.

(٣) اسم الفعل المضارع وهو ما ناب عن الفعل المضارع نحو أف أي أتضجر، وواهًا بمعنىٰ أعجب.

وهو بجميع أنواعه يدل علىٰ لفظ الفعل الذي ناب هو عنه من حيث كون ذلك الفعل دالًا علىٰ المعنىٰ الموضوع هو له، وعليه فيكون وضعه من قبيل الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص، فيقول الواضع مثلًا: «وضعت «آمين» ليدل علىٰ الفعل الذي هو استجب، من حيث كونه دالًّا علىٰ طلب الاستجابة».

وقيل إنه يدل بمادته علىٰ الحدث والزمان الجزئيين وعليه يكون وضعه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، فيقول الواضع مثلًا: «وضعت لفظ «آمين» لكل جزئي من جزيئات مطلق طلب الاستجابة»؛ وعلىٰ هذا فقس.

المركبات

اعلم أن المركب علىٰ أقسام:

(١) المركب الإضافي، نحو غلام زيد.

(٢) المركب الإسنادي، نحو خالد حاضر.

(٣) المركب الإنشائي، نحو احضر.

(٤) المركب التوصيفي، نحو حيوان ناطق.

وقد اختلفوا في دلالته بجميع أقسامه علىٰ معناه:

فقال بعضهم أنها عقلية؛ فإن من عرف مسمىٰ «خالد»، وعرف مسمىٰ «حاضر»، وسمع «خالد حاضر»، فهم ثبوت الحضور لخالد عقلًا، فليست موضوعة، والحق أنها موضوعة كالمفردات اللغوية، ووضعها من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له عام، بأن يقول الواضع: وضعت كل مركب إضافي ليدل علىٰ مطلق تقييد الأول بالثاني، ووضعت كل مركب إسنادي ليدل علىٰ مطلق انتساب شيء لشيء علىٰ وجه الثبوت والانتفاء، ووضعت كل مركب علىٰ هيئة اضرب ليدل علىٰ مطلق ثبوت الطلب للفعل، ووضعت كل مركب توصيفي ليدل علىٰ مطلق نعت الأول بالثاني، وقس، وإنما كان نوعيًا لأن الألفاظ الموضوعة فيه ملاحظة بنوعها، ثم وضع وضعًا واحدًا، وإنما كان عامًا لعام لأن الموضوع له مطلق ملاحظ من حيث إطلاقه، وللواضع أن يعتبر كل قسم من هذه الأقسام موضوعًا

بأوضاع مقدرة بتعدد أنواعه، فيقول في المركب الإسنادي مثل وضعت كل فعل وفاعل ليدل علىٰ ثبوت الفعل للفاعل علىٰ وجه قيامه به أو صدوره عنه، ووضعت كل فعل مبني للمجهول ومرفوعة ليدل علىٰ إسناده إليه علىٰ وجه الوقوع عليه، ووضعت كل مبتدأ وخبره ليدل علىٰ ثبوت الخبر للمبتدأ علىٰ وجه قيامه به أو صدوره عنه أو وقوعه عليه وهكذا إلىٰ آخر أنواع المركب الإسنادي، وقس علىٰ هذا وضع بقية المركبات، وإنما كان عامًّا لعام لأن الموضوع له مطلق ملاحظ من حيث إطلاقه هذا وصرح بعض المحققين بأن المركبات الإسنادية موضوعة لجزئيات مطلق الثبوت، فيكون وضعها من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص، وعليه فلا بأس أن تجعل وضع باقي المركبات من الوضع العام للخاص، بل هو الأوجه، حيث لا فرق بينهما جميعًا.

المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب

لا يخفىٰ عليك حدود هذه الأمور الأربعة وشروط الأولين منها، ولنتكلم هنا علىٰ وضعها لمدلولاتها باعتبار هيئتها فنقول:

إن هذه الأربعة لها مدلولات باعتبار هيئتها، فالمثنىٰ يدل علىٰ اثنين من مسمىٰ مفرده، والمجموع يدل علىٰ أكثر من اثنين من مسمىٰ مفرده، والمصغر يدل علىٰ تصغير معنىٰ أصله، والمنسوب يدل علىٰ نسبة إلىٰ شيء.

ووضعها بهذا الاعتبار كوضع الأسماء المشتقات من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له عام، أو من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص.

فيقول واضع المثنىٰ: وضعت كل اسم في آخره ألف ونون مزيدتان للدلالة علىٰ مطلق اثنين من مسمىٰ مفرده، أو للدلالة علىٰ جزئي من جزيئات هذا المطلق.

ويقول واضع المجموع وضعت كل ما كان في آخره واو ونون مزيدتان، أو كل ما تغير مفرده إلىٰ وزن من أوزان التكسير المخصوصة، أو كان آخره ألفًا وتاء مزيدتين ليدل علىٰ مطلق ما زاد علىٰ اثنين من مسمىٰ مفرده، أو ليدل علىٰ جزئي من جزيئات هذا المطلق.

ويقول واضع المصغر: وضعت كل ما كان علىٰ زنة فعيل أو فعيعل

أو فعيعيل ليدل علىٰ مطلق تصغير معنىٰ أصله، أو ليدل علىٰ جزئي من جزيئات هذا المطلق.

ويقول واضع المنسوب: وضعت كل ما اتصلت بآخره ياء مشددة زائدة ليدل علىٰ مطلق النسبة إلىٰ معنىٰ الخالي منها، أو ليدل علىٰ جزئي من جزيئات هذا المطلق.

وأما بيان نوعية الوضع وعمومه، وعموم وخصوص الموضوع له[1]، فواضح مما تقدم مرارًا.

(١) أما كونه عامًّا فلملاحظة الموضوع له بمفهوم كلي يندرج فيه ذلك المعين، وأما كونه لخاص فلوضعه لمعين واحدًا أو متعددًا.

الحروف

اعلم أن الحرف يدل علىٰ معنىٰ مشخص قائم بغيره، إلا أنهم اختلفوا في هذه الدلالة فقال بعضهم: إنه لا يدل عليه إلا بضميمة، وقال آخرون -وجنح إليه السعد- أنه يدل عليه بنفسه، ولكن هذا المعنىٰ الذي دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بذكر المتعلق، وأنواعه كثيرة:

(١) حروف ناصبة نحو أن وإن.

(٢) حروف جارة نحو من وإلىٰ.

(٣) حروف جازمة نحو لم ولما.

(٤) حروف العطف نحو الواو والفاء.

(٥) حرفا الشرط وهما إن ولو.

(٦) حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل.

من الجارة مثلًا علىٰ القول الثاني يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلًا. وعلىٰ الأول الدال علىٰ الابتداء من الجارة بشرط ذكر السير والبصرة مثلًا.

أما وضعه بسائر أنواعه فكوضع الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة. فعند المتقدمين - ومعهم السعد - من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، بأن يقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ «من» لمطلق ابتداء شيء من شيء. وعند المتأخرين - ومنهم العضد والسيد - من

قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، بأن يقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ «من» لكل جزئي من جزيئات مطلق الابتداء.

وقد علمت سابقًا أوجهًا ثلاثة لعدول المتأخرين عما قاله المتقدمون، وإليك وجهًا رابعًا هنا، وهو أنه لو كانت معاني الحروف كلية لكانت أسماء، وكانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية، فلم يكن هناك وجه لجعلها حروفًا.

محل الوفاق والخلاف في الحروف وما أشبهتها

تلخص مما سبق أن مذهب المتقدمين ومعهم السعد في وضع الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة والحروف أربعتها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، فلا فارق عندهم بينها وبين لفظ إنسان مثلًا، فإنسان موضوع لمطلق الحيوان الناطق، ولفظ ذا مثلًا موضوع لمطلق مشار إليه محسوس، وغاية الأمر أن هذه الأربعة شرط فيها الواضع استعمالها في جزئي من جزيئات ذلك المطلق، وتلخص مما سبق أن مذهب المتأخرين فيها ومنهم العضد والسيد هو أن وضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص، فاتفق الجميع علىٰ أن استعمالها لا يكون إلا في الجزيئات، وهذا محل الوفاق، واختلفوا بعد ذلك في المعنىٰ الموضوع له فعند المتقدمين أن الموضوع له هو الأمر الكلي الذي تندرج تحته جزيئات كثيرة، فهي كليات وضعًا جزيئات استعمالًا عندهم، وأما المتأخرون فقالوا إن الموضوع له تلك الجزئيات كلها المستعملة فيها، فهي عندهم جزيئات وضعًا واستعمالًا.

الفرق بين الحرف والثلاثة التي تشبهه

علمت مما سبق أن الحرف يشارك الثلاثة أعني أسماء الضمير والإشارة والموصول في أن معانيها التي تستعمل فيها جزيئات، وأن الوضع لها من قبيل الوضع النوعي العام لعام، أو العام لخاص، ولتعلم هنا أن الحرف يفارقها في أن معناه غير مستقل بالمفهومية، بل متوقف علىٰ انضمام غيره إليه، بخلافها، فإن معانيها مستقلة بالمفهومية، غير متوقفة علىٰ انضمام غيرها إليها، ولذلك كانت صالحة لأن يحكم عليها وبها، نعم إن جميعها تحتاج إلىٰ قرينة لتعيين الجزئي المراد منها، لما علمت أنها موضوعة عند المتأخرين للجزيئات الكثيرة، فهي صالحة بمقتضىٰ وضعها لكل جزئي من تلك الجزيئات لولا القرينة، وتلك القرينة هي في الضمائر الخطاب، وفي أسماء الإشارة الإشارة الحسية، وفي أسماء الموصول الصلة المعهودة، وفي الحروف ذكر ما يتعلق به معناها.

الظروف

اعلم أن الظروف سواء كانت زمانية أو مكانية علىٰ نوعين:

(١) ما تضمنت معنىٰ الحرف كأين للاستفهام عن المكان، وأنىٰ للاستفهام عن المكان، أو للشرط، وأيان للاستفهام عن الزمان، وكيف للاستفهام عن الحال، وهذا النوع وضعه كوضع الحرف من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص عند المتأخرين، فيقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ أين ليدل علىٰ كل جزئي من جزيئات مطلق الاستفهام عن المكان.

(٢) ما لم تتضمن معنىٰ الحرف، كقبل وبعد وفوق وتحت ويمين وشمال وهذا النوع وضعه كوضع أسماء الأجناس، من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، فيقول الواضع مثلًا: وضعت. لفظ فوق ليدل علىٰ مطلق مكان مستعمل علىٰ غيره، وقس.

«أل» أي الألف واللام

«أل» من قولك الرجل حرف تعريف، وقيل: اللام فقط، فوضعها عند المتقدمين من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، إلا أنه اختلف في كونها من المشترك اللفظي أو المعنوي.

فقال البرگوي(١): أنها من المشترك المعنوي، وتكون موضوعة وضعًا واحدًا للتعريف الذهني للماهية بشرط استعمالها في جزئي من جزيئاته بأربع اعتبارات، وذلك لأن استعمالها:

(١) إما باعتبارها في نفسها كما في قولك الإنسان نوع، وتسمىٰ لام الحقيقة.

(٢) وإما باعتبار تحققها في حصة معينة خارجًا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾، وتسمىٰ لام العهد الخارجي.

(٣) وإما باعتبار تحققها خارجًا في حصة غير معينة نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ وتسمىٰ لام العهد الذهني.

(٤) وإما باعتبار تحققها في جميع الأفراد نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ وتسمىٰ لام الاستغراق.

وقال جمهور البيانيين: أنها من المشترك اللفظي موضوعة بعدة أوضاع.

---

(١) هو الإمام محمد بن بير علي البرگوي الرومي الحنفي المتوفىٰ سنة (٩٨١هـ).

فاختار السيد الصفوي[1] أن لها وضعين[2]:

الأول: للتعريف الخارجي بأنواعه الثلاثة وهي:

العهد الذكري نحو: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾.

والعهد العلمي نحو: ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾.

والعهد الحضوري نحو قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾.

والوضع الثاني: للتعريف الذهني للماهية، إما باعتبارها في نفسها، وإما باعتبار تحققها خارجًا في حصة غير معينة[3]، وإما باعتبار تحققها في جميع الأفراد بشرط الاستعمال في جزئي من جزيئات ذلك التعريف الذهني باعتباراته الثلاثة.

وذهب بعضهم إلىٰ أن أوضاعها ثلاثة:

الأول: للتعريف الخارجي، بأنواعه الثلاثة المذكورة.

والوضع الثاني: للتعريف الذهني للماهية باعتبار تحققها في جميع الأفراد.

---

(١) هو السيد الشريف العلامة المحقق المدقق الفهامة أبو الخير قطب الدين عيسىٰ بن محمد بن عبد الله بن محمد الحسيني الإيجي الشافعي الصوفي، المعروف بـ«الصفوي»، نسبة إلىٰ جده لأمه السيد صفي الدين والد الشيخ معين الدين الإيجي صاحب تفسير «جامع البيان في تفسير القرآن». توفي السيد قطب الدين عيسىٰ الصفوي رحمه الله تعالىٰ سنة (٩٥٥هـ).

(٢) لأنها إما لحصة معهودة خارجًا أو للجنس من حيث هو.

(٣) يعني: من حيث وجودها في بعض مبهم.

والوضع الثالث: للتعريف الذهني للماهية، إما باعتبارها في نفسها، وإما باعتبار تحققها خارجًا في حصة غير معينة.

وذهب فريق ثالث منهم[1] إلىٰ أن أوضاعها أربعة:

الأول: للتعريف الخارجي بأنواعه الثلاثة.

والوضع الثاني: للتعريف الذهني للماهية باعتبارها في نفسها.

والوضع الثالث: للتعريف الذهني للماهية باعتبار تحققها خارجًا في حصة غير معينة.

والوضع الرابع: للتعريف الذهني للماهية باعتبار تحققها خارجًا في جميع الأفراد، ووضعها -أي: وضع أل- عند أكثر المتأخرين من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، وعليه يجرىٰ الخلاف المذكور آنفًا في أنها من المشترك اللفظي أو المعنوي، ثم علىٰ الأول فهي موضوعة بوضعين أو ثلاثة أوضاع أو أربعة أوضاع، إلا أن الوضع هنا يكون لأفراد التعريف المستحضرة بكليها، فتدبر.

(١) أي: من البيانيين.

المحلى بـ«أل» والمنادى

علمت آنفًا أن أل حرف تعريف، فالاسم الذي دخلت عليه يسمىٰ محلىٰ بأل، ويدل بهيئته علىٰ معنىٰ مخصوص، وكذا المنادىٰ، فإنه الاسم الذي دخل عليه حرف من حروف النداء كياء، ويدل بهيئته علىٰ معنىٰ مخصوص، ووضعها بهذا الاعتبار لمعناهما من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص، بأن يقول الواضع وضعت كل اسم محلىٰ بـ«أل» ليدل علىٰ كل جزئي من جزيئات مطلق حقيقة لم يقصد وجودها في ضمن الأفراد، أو مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب خارجًا، أو مطلق معهود بينهما ذهنًا أو مطلق مستغرق لجميع أفراده، والأول مدخول لام الحقيقة، والثاني مدخول لام العهد الخارجي، والثالث مدخول لام العهد الذهني، والرابع مدخول لام الاستغراق، ويقول في وضع المنادىٰ: وضعت كل اسم منادىٰ مقصود ليدل علىٰ كل جزئي من جزيئات المطلوب إقباله.

هذا ولا يشتبه عليك أن للمحلىٰ بـ«أل» قبل دخولها عليه وضعًا آخر كوضع أسماء الأجناس في نحو الرجل، أو كوضع الأسماء المشتقات في نحو الضارب، وكذلك المنادىٰ له وضع آخر قبل دخول حرف النداء، نحو: يا رجل ويا ضارب، فلا تغفل.

أسماء حروف التهجي

أسماء حروف التهجي وهي الألف والباء والتاء إلخ تدل علىٰ مفهومات كلية صادقة علىٰ متعددة، أي علىٰ كل ألف وكل باء وكل تاء إلخ، فهي موضوعات بإزائها وضعًا شخصيًّا عامًّا لموضوع له عام، يدل علىٰ ذلك قول الصرفيين: كل واو متحركة وما قبلها مفتوح تقلب ألفًا، وقولهم: كل واو وقعت رابعة فصاعدًا ولم يكن ما قبلها مضمومًا تقلب ياء، وكل همزة ساكنة إثر همزة متحركة تقلب بما يجانس حركة ما قبلها وغير ذلك(١).

وقيل: إنها موضوعة للجزيئات كحروف المعاني، نحو: «من» و«عن»، من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص، بأن يقول الواضع مثلًا: وضعت لفظ الواو بشخصه لكل جزئي من جزيئات «و»(٢) الملاحظة بتصور مفهوم كلي يعمها سواء كان ذلك الجزئي متحركًا أو ساكنًا.

(١) وقد اعترض علىٰ هذا الدليل بأنه أعم من الدعوىٰ، إذ تعدد الأفراد كما يصدق بالوضع لمفهوم يعمها يصدق بالوضع لكل فرد منها مستحضره بوجه كلي.

(٢) في الأصل: «وه». كذا.

أسماء الكتب والعلوم والتراجم[1]

قد وقع الخلاف في أسماء الكتب والعلوم والتراجم، والمشهور عندهم هو ما اختاره المحقق الصبَّان أنها جميعها من قبيل الأعلام الشخصية، لأنها أريد بها الألفاظ الدالة علىٰ المعاني المخصوصة، فيكون وضعها لمدلولاتها من قبيل الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص، قلنا هذا مسلَّم في أسماء الكتب، لأنه لا فرق بين أن تضع لابنك أو لكتابك اسمًا، وكذا مسلَّم في أسماء العلوم، لأن الواضع فيها استحضر الموضوع له، وهو جميع المسائل المستخرجة وغير المستخرجة بأمر كلي مشترك بينها كالموضوع والغاية، ووضعها لها، كما أن الرجل إذا قدر ابنًا له ووضع له اسمًا، نعم إن اعتبر تعدد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد المحال أي تعدد النسخ أو تعدد الأذهان كانت أسماء الكتب والعلوم أعلامًا جنسية، ويكون وضعها من قبيل المذكور عند العضد وغيره من المتأخرين، ومن الوضع الشخصي العام لموضوع له عام عند ابن مالك.

وأما في أسماء التَّراجم فلا يظهر أصلًا أنها من قبيل الأعلام، بل إنها إما

---

(١) ظن البعض أن الخوض في هذه المسألة من الفضول وأنه لا ثمرة لها، ولكن درج المتأخرون علىٰ إيرادها في خواتيم مصنفاتهم، بل أفردوها بالتأليف وصنفوا فيها الرسائل، لبيان فلسفة العلماء في تحقيق الوضع.

من قبيل أسماء الأجناس[1] إن أريدت دلالتها علىٰ الماهية من حيث هي، وإما نكرات إن أريدت دلالتها علىٰ فرد شائع من أفراد الماهية[2]، فيكون وضعها من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام، أو من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص. وتوجيه جميع ذلك معلوم مما تقدم مرارًا.

(١) علىٰ ما حققه العلامة شمس الدين الأنبابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) فإنها تعرف بـ«أل»، فيقال: الباب الأول، والفصل الثاني، والفائدة الثالثة، والتنبيه الرابع؛ وتضاف إلىٰ غيرها، فيقال: كتاب الطهارة، باب الوضوء، ومسألة الماء المشمس؛ وتقع نعوتها نكرات، فيقال: باب آخر، وفصل آخر، ومسألة أخرىٰ، وفائدة أخرىٰ.

المجازات والكنايات

اعلم أنه قد اختلف العلماء في المجاز هل هو موضوع أم لا؟ فقال بعضهم: لا وضع له، واختار المحققون أنه موضوع[1]، لكن بالوضع النوعي التأويلي، والخلف لفظي، لأن من نفاه أراد الوضع النوعي التحقيقي[2]، ومن أثبته أراد الوضع النوعي التأويلي[3]، ويقاس علىٰ المجاز الكناية، علىٰ القول بأنها واسطة بين الحقيقة والمجاز وقرينتها مرجحة للمعنىٰ الكنائي، فتكون موضوعة بالوضع النوعي التأويلي.

وبناءً علىٰ هذا المختار من أن اللفظ المجازي أو الكنائي موضوع لمعناه بالوضع النوعي التأويلي، فإما أن يكون من قبيل الوضع العام للعام وهو عند المتقدمين، فيقول الواضع في المجاز: وضعت كل لفظ ليدل علىٰ المعنىٰ الذي بينه وبين معناه الأصلي علاقة من العلاقات المعتبرة، وكانت قرينة مانعة من إرادة ذلك المعنىٰ الأصلي، بشرط الاستعمال في جزئي من جزيئاته وفي الكناية وضعت كل لفظ ليدل علىٰ المعنىٰ الذي بينه وبين معناه الأصلي علاقة وكانت قرينة معينة بشرط الاستعمال في

---

(١) مما ينبغي أن ينبه عليه أن السعد التفتازاني أثبت في «التلويح» الوضع للمجاز، وأنكره في «شرح المفتاح»، ويمكن أن يوفق بين كلاميه بأن ما في «التلويح» نظرًا لاصطلاح الأصوليين، وما في «شرح المفتاح» نظرًا لاصطلاح البيانيين.

(٢) كما هو رأي البيانيين. (٣) كما هو رأي الأصوليين.

جزئي من جزيئاته، وللواضع أن يعتبر كلًا من المجاز والكناية موضوعًا بأوضاع متعددة بتعدد العلاقات، فيقول: وضعت كل سبب ليدل علىٰ مسببه، وكل مسبب ليدل علىٰ سببه إذا لوحظت العلاقة والقرينة وهكذا إلىٰ آخر العلاقات. وإما أن يكون من قبيل الوضع العام للخاص، وهو عند المتأخرين، فيقول الواضع في المجاز: وضعت كل لفظ ليدل علىٰ جزئي من جزيئات مطلق المعنىٰ الذي بينه وبين معناه الأصلي علاقة وكانت قرينة مانعة، وفي الكناية وضعت كل لفظ ليدل علىٰ جزئي من جزيئات مطلق المعنىٰ الذي بينه وبين معناه الأصلي علاقة وكانت قرينة معينة، وللواضع أن يعتبر كلًّا منهما موضوعًا بأوضاع متعددة بتعدد العلاقات فيقول: وضعت كل سبب ليدل علىٰ جزء من جزيئات مسببه، وكل مسبب ليدل علىٰ جزء من جزيئات سببه، وقس.

خلاصة التقسيمات

يحسن بنا أن نختم هذا المختصر بخلاصة علىٰ التقسيمات السابقة، فنقول:

الوضع ينقسم إلىٰ سبعة أقسام:

(١) وضع شخصي تحقيقي خاص لخاص، وليس يدخل في هذا القسم إلا وضع الأعلام الشخصية اتفاقًا، ويدخل فيه أيضًا وضع الأعلام الجنسية عند العضد ومن تبعه، وكذا وضع أسماء الكتب والعلوم والتراجم علىٰ المشهور.

(٢) وضع شخصي تحقيقي عام لعام، ويدخل فيه وضع المصادر وأسمائها وأسماء الأجناس لذات مطلقًا أي تشابهت أجزاؤها أولًا عند المتأخرين، وكذا وضع الأعلام الجنسية عند ابن مالك ومن تبعه، ووضع المبهمات الأربعة الضمائر وأسماء الإشارة والموصول والحروف عند المتقدمين ومعهم السعد، ووضع أسماء حروف التهجي في قول.

(٣) وضع شخصي تحقيقي عام لخاص، يدخل فيه وضع المبهمات الأربعة عند العضد والسيد وغيرهما من المتأخرين، وكذا النكرات عند جمهور الأصوليين، ووضع أسماء حروف التهجي في قول آخر.

(٤) وضع نوعي تحقيقي خاص لخاص، سبق أنه لا يكاد يوجد إلا

أنهم تعسفوا فمثلوا له بوضع الشخص أعلامًا كثيرة ملاحظة بقاعدة كلية لا ينه المشخص.

(٥) وضع نوعي تحقيقي عام لعام، يدخل فيه وضع المشتقات مادة وهيئة ما عدا هيئة الفعل، ووضع المركبات الإضافية والإسنادية والإنشائية والتوصيفية بجميع أنواعها، وكذا وضع هيئة الفعل لنسبة الحدث إلىٰ فاعل غير معين بشرط الاستعمال في جزئيه عند المتقدمين.

(٦) وضع نوعي تحقيقي عام لخاص، يدخل فيه وضع هيئة الفعل لجزيئات الزمن والنسبة إلىٰ فاعل حدثه عند المتأخرين، كما يدخل فيه وضع المحلىٰ بـ«أل» والمنادىٰ والمصغر والمنسوب.

(٧) وضع نوعي تأويلي عام لعام أو عام لخاص، وهو وضع المجازات والكنايات لا غير.

تم المختصر ولله الحمد.

المعلّق في سطور

أحمد حسين الأزهري. المدرس بـ«روضة النعيم» تحت إشراف العلامة الحبيب علي الجفري، والمدرس بمعهد نور الهدىٰ العالمي للعلوم الشرعية، والباحث في تاريخ الفكر التربوي والفلسفي في العالم الإسلامي. له تحقيقات ودراسات تراثية في أصول التعلم والتعليم وآداب المطالعة والمنطق، ومشاركات بحثية في الفلسفة وعلم الكلام والتصوف وأصول الفقه والحديث، ومحاضرات وكتابات دورية بمبادرة «سؤال» إحدىٰ مبادرات «مؤسسة طابة للأبحاث والاستشارات».

صدر له مجموع «المَطالع في آداب المُطالع» وهو أول كتاب مفرد يطبع في الوطن العربي والعالم يتناول علم آداب المطالعة بالدراسة والتحقيق. كما صدر له أيضًا مجموع «إحياء سند العلم» في أصول التعلم والتعليم، وحاشية «عناية المدقق» علىٰ متن «كفاية المحقق في المنطق» للإمام العارف بالله شهاب الدين أحمد بن سليمان الطرابلسي الأروادي، وحاشية «إتحاف ذوي الأفهام» علىٰ متن «غاية الإحكام في آداب الفهم والإفهام» للعلامة الأزهري الشيخ محمد بن علي عبد اللطيف الطحلاوي المالكي.

وله تحت الطبع «التأسيس في أصول التدريس» من تأليفه؛ وبتحقيقه وتعليقه «فيض الحرم في آداب المطالعة» للعلامة أحمد بن لطف الله

المولوي الشهير بـ«منجم باش»، ورسالة «غاية الطلب من فنون الأدب» للعارف بالله عبد الله البوسنوي، ورسالة «أقسام العلوم الحكمية» للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا، و«اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و«العلم والعلماء ونظام التعليم» للإمام الأكبر محمد الأحمدي الظواهري شيخ الجامع الأزهر، و«نهاية البيان في دراية الزمان» للعارف بالله شرف الدين محمود بن داود القيصري، ورسالة «زينة الحياة» لشيخ الإسلام أبي يعقوب يوسف بن أيوب الهمذاني، و«رسالة في زيارة القبور وانتفاع الزائر بالمزور» للإمام فخر الدين الدين الرازي، و«الموجز في المنطق» لأفضل الدين محمد بن ناماور الخونجي، وكذلك «الموجز في المنطق» لزين الدين الكشي، و«تحقيق الفرائد في تقسيم أدلة العقائد» للعلامة شهاب الدين أحمد بن عبد الكريم الجوهري.

درَّس فن المنطق وعلم الكلام بـ«مضيفة الشيخ الدكتور علي جمعة»، وقدَّم دراسة معاصرة باللغة الإنجليزية لكتاب «تعليم المتعلم طريق التعلم» لبرهان الدين الزرنوجي و«كتاب العلم» من «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي بـ«مضيفة الشيخ إسماعيل صادق العدوي».

درَس الأنثروبولوجيا بـ«الجامعة الأمريكية في القاهرة» ثم العلوم الإدارية والتواصل القيادي بـ«جامعة تولين» بولاية لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية. عمل مدرسًا مساعدًا بمادة «تعلم كيف تتعلم» المُقدَّمة من «جامعة كاليفورنيا- سان دييغو» علىٰ منصة «كورسيرا»

التعليمية؛ وعمل مدرسًا لمواد إدارة الأعمال والاقتصاد وعلم النفس، وأشرف علىٰ تطوير وتطبيق برامج تنمية الفكر والسلوك بمدرسة «جرين هايتس الدولية».

له أكثر من سبعين إجازة من العلماء والمشايخ المسندين من مختلف البلدان.

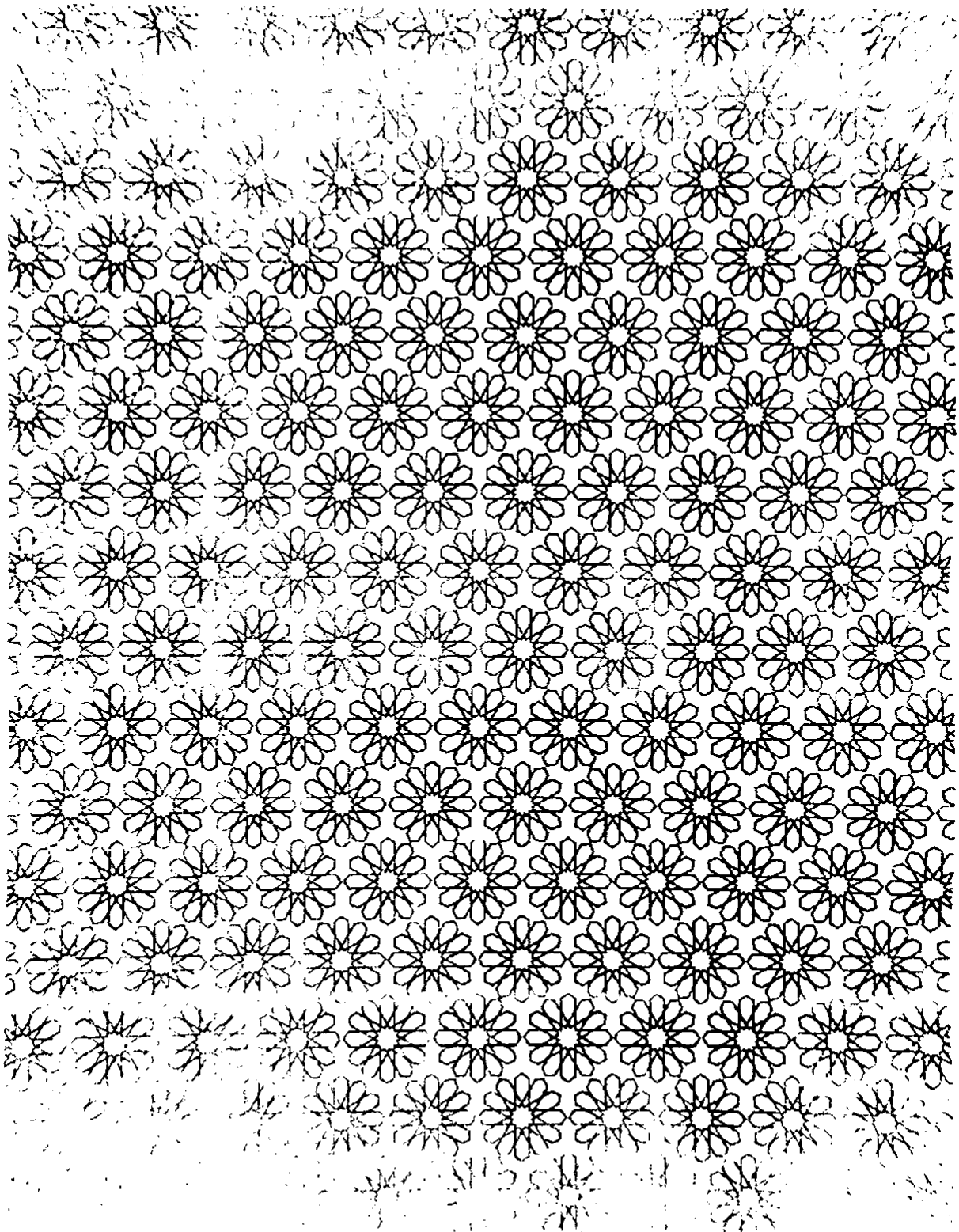

الإجـازة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور أقوام بأنوار حقائق العلوم والمعارف، وأهَّلهم للإحاطة لما في الفنون والصناعات من النكت واللطائف. والصلاة والسلام علىٰ حضرة سيدنا ومولانا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وتابعيهم من كل حَبر وعارف.

أما بعد:

فإن الأخ (.....)

نفعنا الله وإياه بحسن الظن بالله وحسن الظن بعباد الله، ونظمنا وإياه في سلك العلماء العاملين وصلحاء المسلمين - قد طلب مني الإجازة برواية مختصر الإمام الفاداني رحمه الله في علم الوضع الموسوم بـ«تشنيف السمع في علم الوضع»، وقد أسعفته بمطلوبه تحقيقًا لظنه ومرغوبه، وإن كنت لست أهلًا لأن أجاز فضلًا عن أن أجيز غيري، ولكن لا محيد عن إسعافه تشبهًا بعلمائنا وأئمتنا، جزاهم الله عنا خير الجزاء وأمدنا من مددهم بأوفى وأوفر الإجزاء.

فأقول مستعينًا بالله ومتوكلًا عليه:

أجزت الأخ المذكور وأذنت له في الرواية عني المختصر الموسوم

بـ«تشنيف السمع في علم الوضع» لشيخ شيوخنا الإمام محمد ياسين الفاداني، أدام الله تعالىٰ عليه شآبيب الرحمة والرضوان، بحق روايتي له بالإجازة العامة عن جمع من السادة العلماء والمشايخ الفضلاء، وأخص بالذكر منهم: شيخنا الإمام العلامة الدكتور علي جمعة، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف وشيخ الطريقة الصديقية الشاذلية، رضي الله عنه وأرضاه، ونفعنا ببركاته ورضاه، وجعله تعالىٰ قرة عين جميع المسلمين، وأطال عمره ونفعه للعالمين؛ والعلامة الشيخ أبو بكر أحمد المليباري الأمين العام لجمعية علماء السنة والجماعة بالهند، ورئيس جامعة مركز الثقافة السنية الإسلامية الهند، متع الله المسلمين ببقائه، ونفع الطالبين بمشاهدته ولقائه، ومنحه تعالىٰ أفضل ما منح به خاصته من أصفيائه وأوليائه؛ والعلامة المسند الشيخ الدكتور أكرم عبد الوهاب محمد أمين الملا يوسف الموصلي، رئيس مشيخة الحديث في الموصل، أبقاه الله تعالىٰ منهلًا للواردين، وأدام النفع به وبعلومه للمسلمين؛ ثلاثتهم عن المصنِّف الإمام علم الدين أبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي، رحمه الله تعالىٰ وأسكنه فسيح جناته، ونفعنا والمسلمين بعلومه وأسانيده وبركاته، اللهم آمين.

وأوصي الأخ المجاز بالإخلاص في جميع الأمور في السر والإعلان، والجهد في تدريس العلوم بكمال الإتقان؛ وكثرة المطالعة بالتحقيقات والتدقيقات، وعدم الاكتفاء بظواهر العبارات؛ وأن لا يستحي من قول لا أعلم فيما لا يعلم.

والمرجو من الأخ المذكور ضاعف الله تعالىٰ لنا وله الأجور أن لا ينساني من صالح دعواته في خلواته وجلواته، وفقنا الله تعالىٰ وإياه لما يحبه ويرضاه، بجاه سيد المرسلين، وآله وصحبه الطيبين الطاهرين، وسائر المقربين، صلىٰ لله وسلم عليه وعليهم أجمعين إلىٰ يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبها:

الفقير إلىٰ عفو ربه الغني،

أحمد بن حسين بن محيي الدين بن علي الأزهري

المدرس بروضة النعيم ومعهد نور الهدىٰ

العالمي للعلوم الشرعية

وكان تحرير هذه الإجازة في يوم .....

الموافق: ...../ ...../ .....

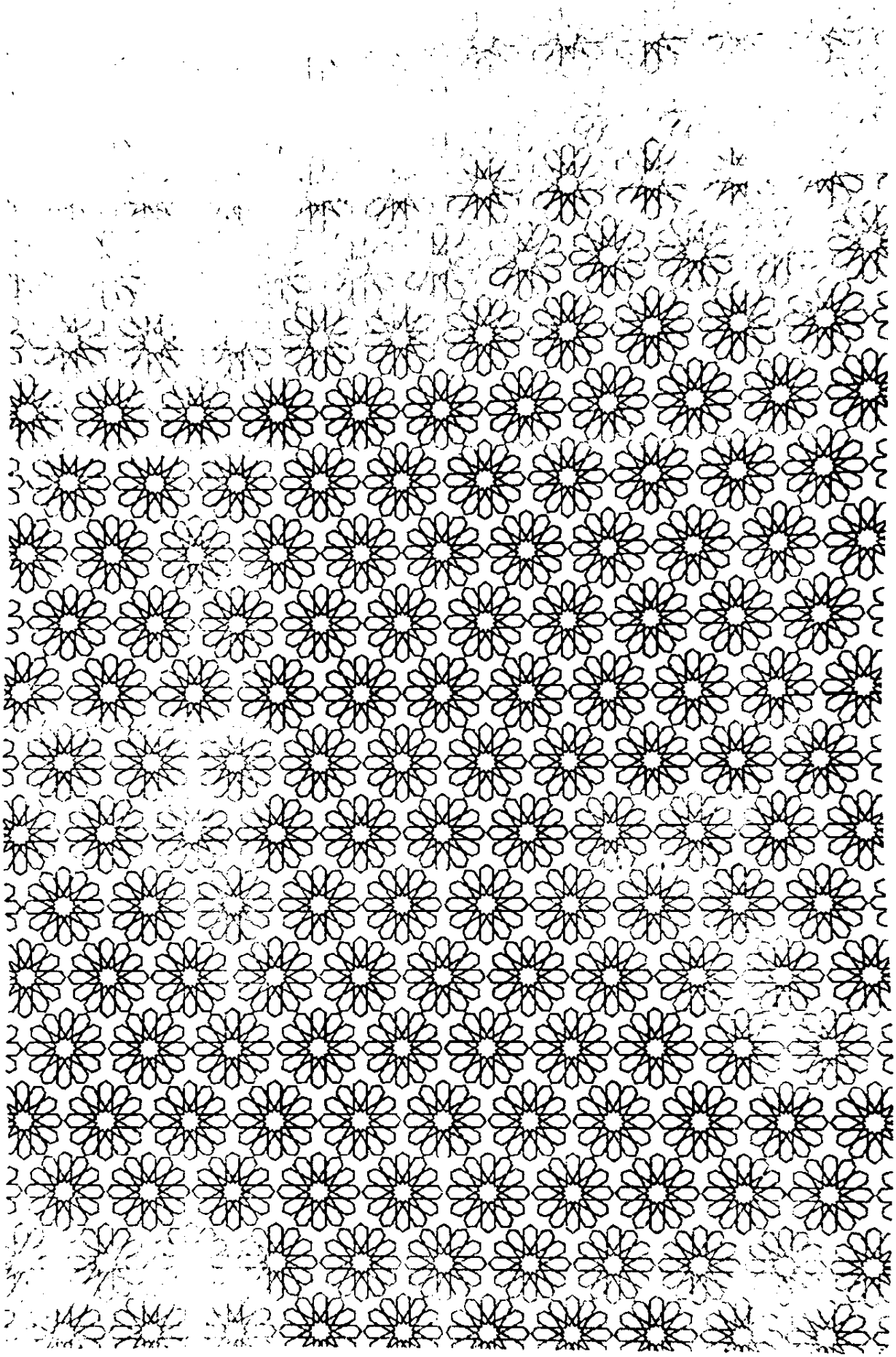

فهرس الموضوعات

مقدمة الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي..... ٧
مقدمة المعلِّق..... ١١
ترجمة المصنف..... ١٥
تشنيف السمع..... ٢٥
خطبة المؤلف..... ٢٧
المقدمة..... ٢٩
تقسيمات الوضع..... ٣٣
التقسيم الأول: الوضع الشخصي والوضع النوعي..... ٣٣
التقسيم الثاني: الوضع التحقيقي والوضع التأويلي..... ٣٥
التقسيم الثالث: الوضع الخاص للخاص...إلخ..... ٣٦
التقسيم الرابع: الكلي والجزئي..... ٤١
ما يدل علىٰ معنىٰ كلي..... ٤١
ما يدل علىٰ الأحداث وهي المصادر..... ٤١
ما يدل علىٰ الذوات وهي أسماء الأجناس لذات..... ٤٢
إطلاقات اسم الجنس عند النحاة والبيانيين والأصوليين..... ٤٤
النكرات..... ٤٥
ما يدل علىٰ المركب من الذوات والأحداث وهي الأسماء المشتقات... ٤٨
ما يلحق بالمركب من الذوات والحدث وهي الأفعال..... ٥١
فروق بين الفعل والاسم المشتق..... ٥٣
ما يدل علىٰ معنىٰ جزئي..... ٥٥

الأعلام الشخصية ٥٦
الأعلام الغلبية ٥٧
الأعلام الجنسية ٥٨
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ٦٠
الضمائر ٦١
أسماء الإشارة ٦٣
أسماء الموصول ٦٥
أسماء الأفعال ٦٦
المركبات ٦٧
المثنىٰ والجموع والمصغر والمنسوب ٦٩
الحروف ٧١
محل الوفاق والخلاف في الحروف وما أشبهتها ٧٣
الفرق بين الحرف والثلاثة تشبهه ٧٤
الظروف ٧٥
أل أي الألف واللام ٧٦
المحلىٰ بـ«أل» والمنادىٰ ٧٩
أسماء حروف التهجي ٨٠
أسماء الكتب والعلوم والتَّراجم ٨١
المجازات والكنايات ٨٣
خلاصة التقسيمات ٨٥
المعلِّق في سطور ٨٧
الإجازة ٩١
فهرس الموضوعات ٩٥